الأمم المتحدة



مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٢١**

الأربعاء، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

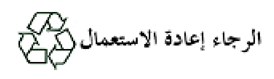
الرئيس:	السيد ماير هارتنغ	(النمسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد آرو
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد سكراتشيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد بوينتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٤٦ (٢٠٠٨) (S/2009/590)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٤٦ (٢٠٠٨) (S/2009/590)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا، أوكرانيا، السويد، سيشيل، الصومال، الفلبين والنرويج، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد دوالي (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ولد عبد الله إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/590، التي تتضمن تقرير الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٤٦ (٢٠٠٨).

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد أحمد ولد عبد الله، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد ولد عبد الله (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى المجلس على اهتمامه وعنايته المستمرين بالحالة في الصومال، وتحديدا مسألة القرصنة هناك.

أود أن أوضح من البداية أن القرصنة، في المقام الأول، تجارة مربحة للغاية ولها منافذ في المنطقة وخارجها. ولذلك من المهم للغاية أن نراها على حقيقتها - نشاط إجرامي.

في أعقاب اتخاذ القرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨)، ظللنا نعمل مع عدد من المنظمات في إطار منظومة الأمم المتحدة، وزملائنا في فيينا وهنا في المقر ومع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمتابعة الأحداث في الصومال.

إن نشر السفن البحرية والطائرات العسكرية لكبح القرصنة والنهب المسلح في البحر قبالة ساحل الصومال، إضافة إلى الحماية الذاتية الأفضل للسفن العابرة للمنطقة، قلص بدرجة كبيرة عدد الحوادث الناجحة في المنطقة، خاصة في خليج عدن. وهذا الوجود البحري الموسع له دور مهم في تحقيق استقرار الحالة في البحر، وليس هناك شك في أن عدد الهجمات الناجحة سيزيد مرة أخرى إذا جرى خفض هذه الأصول العسكرية. وتوفر الحراسة البحرية لحماية شحنات برنامج الأغذية العالمي حماية ضرورية لإيصال المعونة الإنسانية إلى الصومال.

وفي نفس الوقت، فإن عدد هجمات القراصنة لم يقل بأي حال من الأحوال؛ فالتهديد لا يزال باقيا، في بعض الحالات، يصبح أكثر ترسخا مع اتباع أساليب أكثر تطورا ووقوع الهجمات في عرض البحر. غير أن هناك زيادة في التكلفة المالية للقراصنة ونشاطهم الإجرامي – وهي مخاطرة ما فتئوا مستعدين لتحملها بالرغم من ذلك لأنهم يرون أنها تستحق العناء.

وعلينا أن نقر بأن الوجود البحري الدولي وجه لطمة قوية للربحية المالية لهذا النشاط الإجرامي. وبالتالي، لا يمكن أن يظل نهج مكافحة القرصنة قاصرا على احتواء القوات البحرية الدولية للمشكلة وحده، مهما كان ذلك ناجحا – وأنا أعتبره ناجحا بالفعل. يجب أن تكون هذه المكافحة جزءا من خطة عامة تشمل بناء القدرة الإقليمية، من ناحية، ومعالجة الأسباب الجذرية، من ناحية أخرى.

وبالإضافة إلى المبادرات الثنائية المختلفة التي تتخذها الدول الأعضاء، يجري أيضا بناء القدرة الإقليمية من خلال المنظمة البحرية الدولية، وهي الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة التي تقود تنفيذ مدونة جيبوتي لقواعد السلوك. وتهدف مدونة قواعد السلوك إلى إقامة إطار تعاون بين الدول الإقليمية التي تكافح القرصنة على كلا المستويين التنفيذي والقانوني. ويشمل هذا اعتراض السفن المشتبه في قيامها بأعمال قرصنة وتبادل المعلومات بين الدول الإقليمية ومحاكمة القراصنة المشتبه بهم. ويتصدى للأسباب الجذرية للقرصنة مكتبي وزملائي في منظومة الأمم المتحدة، الذين يركز عملهم المشترك على ترسيخ السلام المستدام والإدارة الفعالة وإرساء سيادة القانون والمؤسسات الأمنية القادرة – وبقدر الإمكان – تقديم بدائل قانونية للقرصنة واللصوصية إلى الشعب الصومالي. وأود التطرق إلى هذه المسائل بمزيد من التفصيل.

ويبرز التقرير المعروض على المجلس (S/2009/590) الدور الذي تضطلع به المنظمة البحرية الدولية في تعميم التوجيهات إلى الحكومات والبحارة والصناعة البحرية العالمية من أجل قمع أعمال القرصنة والنهب المسلح التي تتعرض لها السفن، ولوضع وتنفيذ استراتيجية إقليمية لغرب المحيط الهندي وخليج عدن. هذا هو جوهر مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، التي وقّعت عليها ١٠ من دول المنطقة. لقد أقرت المنظمة البحرية الدولية والدول الأعضاء فيها منذ أمد طويل بأن القرصنة أحد أعراض الافتقار إلى الحكم الفعال وسيادة القانون في البر. ومع أخذ هذا في الاعتبار، تعمل المنظمة البحرية الدولية بفعالية وبشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا وغيره من هيئات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والقوات البحرية، لتطوير قدرات الدول الإقليمية على إنفاذ القانون في البحر، وبصفة خاصة، مواجهة أعمال القرصنة والنهب المسلح التي تتعرض لها السفن في المياه قبالة ساحل الصومال.

وبالنسبة لمحاكمة القراصنة المشتبه بهم الذين تعتقلهم القوات البحرية الدولية العاملة قبالة ساحل الصومال، يقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة للدول الإقليمية. ورغم اتفاق كل الوكالات على أن الحل الأمثل لمحاكمة القراصنة هو إيجاد نظام قضائي عادل وفعال في الصومال، فإن هذا الهدف لا يزال بعيد المنال. ولذلك، يتصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الشؤون القانونية هنا في المقر البحث عن أفضل بديل: وهو كفالة المحاكمة في إطار قانوني سليم في الدول الإقليمية الأخرى.

ومن خلال تقديم الدعم بشكل مباشر للشرطة والمدعين العامين والمحاكم والسجون في كينيا وسيشيل، يهيئ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الظروف التي توافق في ظلها الدول التي تقوم بالاعتقال على إحالة المشتبه

بهم لتقديمهم إلى المحاكمة وتحسين العدالة والمعايير الجنائية بشكل عام. ويجري توسيع البرنامج ليشمل دولا إقليمية أخرى من خلال إجراء تقييمات قانونية وتقديم المساعدة، وبشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيجري تطوير السجون – ولاحقا المدعين العامين ومحققي الشرطة – في بعض الكيانات داخل الصومال، مثل أرض الصومال وبونتلاند، لتهيئة الظروف التي يمكن فيها إعادة القراصنة الذين أدينوا خارج الصومال إلى الوطن لتنفيذ أحكام السجن الصادرة بحقهم. والأمم المتحدة تعتزم تنفيذ تدخلات بعيدة الأثر، وذلك في بونتلاند بصفة رئيسية. وسيجري، بل وينبغي، تعزيز أداء الشرطة المدنية وهياكلها الأساسية، وبخاصة الاتصالات، في الممر الاستراتيجي الممتد من بوساسو إلى غالكايو عبر قرضو وغاروي. وبعد ذلك، من المقرر أن توفر سلطات بونتلاند بحلول منتصف العام المقبل خدمات شرطية في المناطق الريفية والساحلية.

وفضلا عن عمل الأمم المتحدة عن كثب لاحتواء القتال ومعالجة الأسباب الجذرية للقرصنة، تعمل الأمم المتحدة بصورة وثيقة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) التي تطبق استراتيجية لإنفاذ القانون لمكافحة القرصنة البحرية تتألف من ثلاثة جوانب: زيادة تبادل المعلومات الاستخبارية وبناء قدرة الشرطة الإقليمية والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. والهدف من ذلك هو دعم جهود تحديد هوية القراصنة وإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم، وتتبع الأموال التي تدفع على سبيل الفدية ومصادرتها وتفكيك الشبكات الإجرامية.

وتتمثل الأولوية الأولى في تعزيز تبادل المعلومات مع جميع المنظمات الشرطية وغير الشرطية، بما في ذلك الأمم المتحدة والشركاء في قطاع الصناعة البحرية والشحن البحري. وشبكة الإنتربول العالمية المأمونة للاتصالات I-24/7 مصممة لتيسير هذا النوع من التعاون والإنتربول تساعد في توسيع نطاق دخول الشبكة في المنطقة. وتعمل الإنتربول أيضا مع عدد من الحكومات، بما في ذلك حكومتا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بشأن التحقيقات في الجرائم المالية المتعلقة بالقرصنة البحرية، وستستضيف مؤتمرا بشأن القرصنة البحرية في أوائل العام المقبل.

وأود أيضا أن أرحب بالاقتراح الذي تقدمت به المنظمة الإقليمية، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لفرض حصار على الموانئ المعروف عنها أنها تدعم القرصنة. وأعتقد أن ذلك التدبير سيبعث برسالة واضحة إلى المجرمين الذين يقفون وراء الموانئ الصغيرة، لأن بعض مرافق الموانئ صغيرة وغير ضارة في حقيقة الأمر، مفادها أنهم لا يمكنهم الاستمرار في تحدي القانون بدون عقاب.

وختاما، أود أن أشدد على أن أي جهود تبذل في الأجل الطويل للتصدي للخروج على القانون في البحر يجب أن تكون مكملة للجهود السياسية والأمنية والإنمائية وجهود الإنعاش الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي هذا الصدد، أرحب باعتزام فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال تنسيق مبادراته مع فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال. فالقرصنة عرض من أعراض مشاكل أوسع نطاقا على البر في الصومال. والحل المستدام الوحيد هو وجود حكم فعال وإرساء سيادة القانون وإنشاء مؤسسات أمنية وتوفير سبل عيش بديلة في الصومال من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستقر والشامل للجميع. وإننا نجد في الحكومة الحالية شريكا شرعيا وذا مصداقية يمكن العمل معه لتحقيق هذا. والحكومة بحاجة إلى المزيد من المساعدة للقيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية.

سأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، على إحاطته الإعلامية الواقعية وعلى عرض تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٤٦ (٢٠٠٨) (S/2009/590). وتعرب المملكة المتحدة عن تقديرها لإسهام الأمم المتحدة وهيئاتها في هذا الجهد، بما في ذلك الممثل الخاص وفريقه.

وترحب المملكة المتحدة أيضا بما أنجزه فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال في تنسيق جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التصدي للقرصنة في المنطقة والإسهام البنّاء للحكومة الاتحادية الانتقالية وللسلطات الإقليمية في الصومال في هذه الجهود. ويسعدنا أن نقود العمل في فريق الاتصال المعني بالتنسيق التنفيذي وتطوير القدرات الإقليمية.

إن مستوى التنسيق الذي تحققه القوات البحرية من طائفة عريضة من الدول في المنطقة لم يسبق له مثيل ويدعو إلى الإعجاب. والتعاون الوثيق بين هذه القوات، وبخاصة تسيير دوريات بحرية في ممر العبور الموصى به دوليا في خليج عدن، نجح في كفالة عدم اختطاف أكثر من سفينة واحدة من السفن التي تبحر عبر ذلك الطريق وتلتزم بأفضل الممارسات المتفق عليها في الخليج، وذلك منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. والإحصاءات الواردة في تقرير الأمين العام عن حماية المعونات التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي والإمدادات إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تؤكد نجاح دور العمليات العسكرية في تأمين حركة الشحن البحري الأساسية. ولكن لا يمكننا أن نقلل من خطورة التحدي الكبير الذي نواجهه. وعلى الرغم من أن نسبة الهجمات الناجحة مستمرة في الانخفاض، فإن العدد الإجمالي لهجمات القراصنة مستمر في الارتفاع، وهناك ١١ سفينة و ٢٥٤ بحارا مختطفون حاليا.

والقراصنة يرغبون الآن في التوغل أكثر في عرض البحر بحثا عن أهداف. وللتصدي لذلك، فإننا بحاجة إلى نوع مختلف من الرد العسكري، تقوده الاستخبارات. والقادة العسكريون يعرفون ما الذي يحتاجون إليه من حيث القدرات العسكرية ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد في توفير ذلك. غير أن القادة العسكريين ما زالوا يبعثون برسالة واحدة متسقة. إنهم يشعرون بالصدمة إزاء عدم التزام قطاعات في دوائر الشحن البحري التجاري بالتوجيهات الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية وهيئات الصناعة. وتشير التقديرات إلى أن ربع السفن التجارية لا تلتزم بهذه التوجيهات. وعدم الالتزام هذا يجعلها أهدافا أسهل بكثير. وقد انضممنا إلى دول العلم الرئيسية الأخرى في التوقيع على إعلان نيويورك بشأن أفضل ممارسات الإدارة لتفادي أعمال القرصنة أو ردعها أو تأخيرها. ونحث جميع السفن التابعة للمملكة المتحدة على اتباع تلك الممارسات أثناء وجودها في المنطقة. وندعو الدول كافة إلى أن تحذو حذونا.

إن الإفراج عن سفينة الصيد الإسبانية الأكرانا في وقت سابق من هذا الأسبوع تطور جيد ونأمل في أن يُفرَج قريبا عن جميع الرهائن الآخرين، بمن فيهم المواطنان البريطانيان بول وراشيل تشاندلر اللذين اختطفا من يختهما في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر.

نشيد بكينيا لريادتها في القيام باحتجاز القراصنة ومحاكمتهم في المنطقة. وترحب المملكة المتحدة أيضا بموافقة جمهورية سيشيل على استقبال المشتبه بهم في جرائم القرصنة لمحاكمتهم واحتجازهم. ونحن على أتم الاستعداد مع الشركاء الآخرين لتقديم المساعدة للدول الموقّعة على مدونة جيبوتي

لقواعد السلوك المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في غرب المحيط الهندي وخليج عدن، والتي تعهدت بسن تشريعات وطنية ليتسنى محاكمة القراصنة. ونؤيد بشدة العمل الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية في بونتلاند وصوماليلاند على التعامل مع المشتبه بهم داخل الصومال.

يبرز تقرير الأمين العام بوضوح الحاجة إلى التصدي للحالة على الأرض في الصومال. وقد قرر فريق الاتصال اتخاذ عدد من التدابير في اجتماع الفريق العامل التابع له في لندن هذا الأسبوع. ويتعين على المانحين الآن التعهد بتقديم الدعم المالي والتقني للصومال ولدول المنطقة، بما في ذلك العمل بشأن الحكم وسيادة القانون والعدالة وسبل العيش البديلة والاتصالات الاستراتيجية. وما زال تنفيذ مدونة جيبوتي لقواعد السلوك في صميم تطوير القدرات الإقليمية لترجمة الإرادة السياسية الإقليمية إلى عمل.

والقرصنة لا تعدو كونها أحد أعراض عدم الاستقرار في الصومال، وكما قال الممثل الخاص، فإنه يجب علينا أيضا معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار هذا. وأشيد بالجهود التي يقودها الممثل الخاص لدعم حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية في بناء هياكل سياسية وأمنية فعالة. وأود أن أشكر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبخاصة أوغندا وبوروندي وهما البلدان المساهمان بقوات، على جهودها الممتازة في دعم الحكومة ضد المتمردين. وآمل أن تنضم دول أخرى إليهما لتصل البعثة إلى كامل قوامها.

لقد برهن المجتمع الدولي على وحدته وعزمه باتخاذ إجراءات لاحتواء خطر القرصنة ولكننا بحاجة الآن إلى إظهار المزيد من التصميم والوحدة على الشاطئ لنعالج جذور المشكلة وأسبابها.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود بدوري أن أشكر الممثل الخاص ولد عبد الله على ملاحظاته وعلى جهوده وجهود مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال الذي يعمل لخدمة مصالح الشعب الصومالي. كما أود أن أرحب في المجلس اليوم بالسفير دوالي، الممثل الدائم للصومال.

بلاء القرصنة قبالة سواحل الصومال يلحق الضرر بنا جميعا عن طريق زيادة المخاطر التي يتعرض لها مواطنونا، وقطع طرق الملاحة البحرية التجارية العالمية، وتدمير الممتلكات والبضائع. ولم تظهر أي علامة على أن هذه المشكلة ستقل. ويذكر تقرير الأمين العام (S/2009/590) أن عدد حوادث القرصنة قد ارتفع إلى ١٦٠ حادثة في منطقة شرق أفريقيا في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام، مقابل ١٣٦ حادثة في الفترة نفسها من العام الماضي. والكثير من هذه الهجمات تحولت من منطقة خليج عدن إلى منطقة غرب المحيط الهندي بسبب العمليات العسكرية البحرية الناجحة في خليج عدن.

إن القلق العميق الذي شعر به المجتمع الدولي أسفر عن تنسيق مناهض للقرصنة خارق للعادة قبالة سواحل الصومال. وما فتئت عشرات الدول والمنظمات الدولية تعمل عن كثب لقمع أعمال القرصنة وحماية السفن المعرضة للخطر التي تبحر عبر المياه الصومالية أو تسعى إلى إيصال المعونة الإنسانية التي تمس إليها الحاجة إلى الشواطئ الصومالية. والولايات المتحدة تثني على وجه التحديد على الجهود المبذولة من خلال ”عملية أطلنطا“ للاتحاد الأوروبي، وعمليتي ”الحماة المتحالفون“ و ”درع المحيط“ للناتو، وجهود ”فرقة المهام ١٥١“ التابعة للقوات البحرية المشتركة. كما نثني على الدور الذي تؤديه فرادى الدول في هذه الجهود الهامة. وقد سمحت مبادرة ”رفع الوعي

وتخفيض الصراع'' بتنسيق تشغيلي وتكتيكي ممتاز، وإننا نشكر جميع الشركاء على مشاركتهم.

وقدمت مجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال مساهمة كبيرة في الجهد العالمي لقمع أعمال القرصنة، ونقدر تقديرا عظيما الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة هنا. فبالتعاون مع مجموعة الاتصال اضطلع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ومكتب المستشار القانوني للأمم المتحدة بأعمال لتحسين القدرة القانونية لدول المنطقة. ونعرب عن امتناننا أيضا للمنظمة البحرية الدولية على عملها في تنسيق وتطبيق مدونة سلوك جيبوتي. وفي هذا الصدد نود أن ننوه مع التقدير بالتبرع السخي من اليابان للصندوق الاستئماني الدولي لمنظمة البحرية الدولية.

الولايات المتحدة تؤمن بأن المجتمع الدولي يجب أن يواصل جهوده لمحاربة القرصنة وأن يكثفها. ونود أن نطرح اليوم خمس مسائل نعتقد أنها هامة في هذا المضمار.

أولا، تجديد سلطة قراري مجلس الأمن ١٨٤٦ (٢٠٠٨) و ١٨٥١ (٢٠٠٨) جوهري. فهذان القراران يوفران أساسا للتعاون العسكري الجاري في محاربة القرصنة ويتيحان للدول الأعضاء إمكانية منع القراصنة من استخدام المياه الإقليمية للصومال وأراضيه وأجوائه كملاذات آمنة للإفلات من قبضة القوات التي تتعقبهم في المنطقة.

ثانيا، يجب أن نواصل تشاطر المعلومات وأفضل الممارسات. وقد وقّعت الولايات المتحدة مع عدد من دول العلم إعلان نيويورك في ١٠ أيلول/سبتمبر، وهو التزام سياسي لكفالة أن تتقيد السفن الحاملة لعلم الدول الموقّعة على الإعلان بتنفيذ أفضل الممارسات الإدارية المعترف بها دوليا للحماية الذاتية. وأفضل الممارسات تلك تشمل إرشادات المنظمة البحرية الدولية والمؤسسات التجارية البحرية ودول العلم. وإننا نحث الدول الأخرى على التوقيع على إعلان نيويورك وأن تشترط على سفنها تنفيذ تدابير الحماية الذاتية.

ثالثا، نشعر بالقلق من أن دفع الفدية قد ساهم في زيادة أعمال القرصنة مؤخرا وإننا نشجع جميع الدول على اعتماد سياسة حازمة لا تنازل فيها عند التعامل مع مختطفي السفن، بما في ذلك القراصنة.

رابعا، الولايات المتحدة تؤمن بأن الدول المتضررة ينبغي أن تنظر بعين العطف في مقاضاة القراصنة المشتبه فيهم. ونحث الدول على سن تشريعات محلية لتمكين المقاضاة في محاكمها الوطنية على أعمال القرصنة كجريمة. كما نحث على تقديم الدعم لدول المنطقة لتحسين قدراتها على مقاضاة وسجن القراصنة، ونشجع الدول على الاستعانة بالصندوق الاستئماني المتعدد المانحين التابع لمجموعة الاتصال. ونود بصفة خاصة أن نشيد بالدول التي أخذت قصب السبق في المقاضاة، لا سيما كينيا.

أخيرا، تؤمن الولايات المتحدة بأن تركيز الاهتمام على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والاحتياجات الإنسانية للصومال حاسم الأهمية. فالقرصنة ترتبط بصورة وثيقة بانعدام الاستقرار وضعف الحكم وسيادة القانون والافتقار إلى الفرص في الأرض. ونؤيد تأييدا قويا الجهود الرامية إلى مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على تطوير مؤسساتها، بما في ذلك في قطاعها الأمني، وتقوية اقتصاد الصومال وخلق مصادر كسب العيش التي يمكن التعويل عليها. كما نحيي قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي تساعد على نشر الاستقرار في الصومال ونشيد بدور الأمم المتحدة في دعمها للشعب الصومالي.

ونتشجع بحقيقة أن الصومال ما فتئ يأخذ بزمام مزيد من المبادرات لمواجهة أعمال القرصنة، بما في ذلك

خططه لإعادة تفعيل خفر السواحل للمساعدة في تسيير الدوريات في المياه الصومالية. والولايات المتحدة تظل ملتزمة بالعمل مع الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي في محاربة القرصنة. ونشيد بالتعاون الممتاز حتى الآن ونتطلع إلى رؤيته يستمر.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد أحمد ولد عبد الله على عرضه تقرير الأمين العام (S/2009/590) عن القرصنة في سياق نظرنا في الحالة في الصومال. وبعد اطلاعنا على التقرير وإيلاء اهتمام خاص للمعلومات التي قدمت لنا توا، نود أن ندلي ببضع ملاحظات.

إن أنشطة المليشيات العسكرية قبالة سواحل الصومال، بسبب تواتر الحوادث وأسلوب العمل الذي تتبعه المليشيات، تظل مصدر قلق شديد وتجعل السعي إلى حل شامل ناجع لمأساة الصومال أكثر صعوبة. وإن الإحصائيات المقدمة في التقرير بليغة وتؤكد جسامة المشكلة. فمن مجموع ٣٠٠ هجوم وقعت في مختلف أنحاء العالم بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ أيلول/سبتمبر، وقعت ١٦٠ هجمة في المنطقة قبالة سواحل شرق أفريقيا. وهذا يبين أيضا إصرار القراصنة على أعمالهم في مواجهة رد القوات الدولية في المحيط الهندي.

إن السلطات الصومالية، لا سيما الموجودة في بونتلاند، رغم محدودية قدراتها وعواقب الحرب الأهلية التي عصفت بالبلد طيلة أكثر من عقد، اتخذت زمام عدد من المبادرات لمحاربة القرصنة ومقاضاة المسؤولين عنها. ونرحب بتلك الجهود، التي أدت إلى اعتقال واحتجاز أكثر من ١٠٠ مشتبه فيهم في بوساسو، ونحث السلطات الصومالية على ألا تتهاون أبدا وأن تواصل محاربة الأعمال الإجرامية هذه.

كما نرحب بحرارة بحشد المجتمع الدولي نفسه ردا على هذا البلاء، ونثني على الجهود التي بذلتها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في هذا المجال. وإن دور السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية يستحق التقدير بصفة خاصة. كما نرحب بإنشاء جماعة الاتصال وتطبيق مدونة سلوك جيبوتي فيما يتعلق بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في غرب المحيط الهندي وخليج عدن.

ولئن كنا نؤمن بأن الانخفاض الكبير في عدد الهجمات الناجحة، وهو ما يشدد عليه التقرير، قد جاء نتيجة عمليات دولية دينامية، فإننا نرى أن من الأهمية بمكان أن يؤخذ في الحسبان أن نظام التعاون القانوني القائم حاليا نظام استثنائي لا يمكن أن يحل محل أو أن يعدل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لأن تلك الاتفاقية تظل الصك القانوني الوحيد ذا الصلة فيما يتعلق بأنشطة مكافحة القرصنة.

لكننا يحدونا الأمل أن يتجاوز زخم التضامن الدولي هذا مجرد تعبئة الجهود ضد القرصنة، ونود أن نراه يتجلى في مجالات أخرى تهم سكان الصومال، ذلك أن من الواضح أن انتشار أعمال القرصنة يتعلق بصورة مباشرة بالحالة الإجمالية التي يواجهها الصومال اليوم. وذلك واضح من تقارير الأمين العام وفريق الرصد المعني بالجزاءات، التي تؤكد، من جملة ما تؤكده، الصلة السببية الواضحة جدا بين القرصنة وانتهاك الحظر المفروض على الأسلحة في الصومال.

لذلك لا ريب في أن انهيار الأوضاع الداخلية في الصومال هو الذي ولّد المليشيات البحرية، التي تحولت بدورها إلى عامل مزعزع بسبب التواطؤ بين القراصنة والجماعات المسلحة النشيطة في الصومال على وجه التحديد.

وفي هذا السياق، يجب توسيع نطاق التعاون بين الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية في الحرب على القرصنة لكي يمكن تقديم المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف مباشرة للحكومة الاتحادية الانتقالية. وتتخذ بعض البلدان بالفعل خطوات في هذا المجال ونموذجها جدير بأن يُحتذى.

وبتلقي تلك المساعدة المباشرة، ستكون الحكومة الصومالية قادرة على توحيد خدماتها الخاصة بقوة الشرطة والخدمات الأمنية، والسيطرة بشكل أفضل على إقليمها البري والبحري، وتيسير توصيل المساعدة الإنسانية. وينبغي أن تتم هذه المساعدة بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهي الوجود الدولي الوحيد في الميدان. وقد برهنت على دورها البالغ الأهمية، رغم افتقارها الشديد إلى الموارد المالية واللوجستية اللازمة لتنفيذ ولايتها بشكل فعال ولضمان تنفيذ اتفاق جيبوتي.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي عملا بالقرارين ١٨٦٣ (٢٠٠٩) و ١٨٧٢ (٢٠٠٩) وبصفة خاصة من خلال دعمها للقوة الأفريقية. كما نؤيد نداء الأمين العام لتقديم مساعدة أثقل وزنا للبعثة، لكي تتمكن من مواصلة تقديم الدعم للحكومة الانتقالية في المحافظة على السلام والأمن.

ومن المؤكد أن الديناميات الجديدة التي تخلقها عدة أحزاب سياسية مشاركة في الحكومة، والتي تثبت الآن وجودها في مقديشو في الواقع، شيء جدير بالترحيب، ولكن علينا أن نتصرف بسرعة لضمان عدم انهيارها، الأمر الذي من شأنه إغراق البلد من جديد في هوة الفوضى.

وختاما، نود أن نشكر السيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، على جهوده المستمرة من أجل شعب وسلطات الصومال والتزامه إزاءهما.

السيد لو لونغ مينه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/2009/590. كما أرحب بمشاركة سعادة السيد دوالي سفير الصومال في جلسة المجلس اليوم.

وما زال يساور فييت نام القلق العميق إزاء القرصنة قبالة الساحل الصومالي. ولم يطرأ تغير كبير على عدد الحوادث على امتداد ساحل شرق أفريقيا، ولكن ما هو أخطر من ذلك أنه طرأت طفرة في الآونة الأخيرة على عدد المحاولات والهجمات التي يدعى ارتكابها في غرب المحيط الهندي، والتي استخدمت فيها طرق وأساليب أكثر تطورا.

وفي ظل هذه الخلفية، ثمة أهمية بالغة لتحسين التنسيق بين الجهات صاحبة المصلحة الدولية، والمنظمات الإقليمية، والحكومة الاتحادية الانتقالية لمنع القرصنة والسطو المسلح وكبحهما في البحر قبالة ساحل الصومال. ونرى من المشجع أن الدول الأعضاء القائمة بعمليات في المياه الإقليمية وفي أعالي البحار قبالة ساحل الصومال قد أعدت عمليات بحرية عسكرية معقدة وشاملة وآليات التنسيق الضرورية.

ونرى أن مجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال وأفرقتها العاملة الأربعة للدعم تشكل آلية فعالة للتعاون الدولي ونقطة اتصال مشتركة بين الدول وفيما بينها والمنظمات الإقليمية والدولية في جميع أوجه مكافحة القرصنة. وقد أثمرت جهود التنسيق الأخيرة بين مجموعة الاتصال وفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال نتائج ملموسة. وينبغي تشجيع هذا التنسيق وتعزيزه.

وعلى الصعيد الإقليمي، نرحب باعتماد مدونة جيبوتي لقواعد السلوك المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في غرب المحيط الهندي وخليج عدن، ولدينا اقتناع بأن التنفيذ الكامل لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك سيمكّن دول المنطقة من وضع أطر تنظيمية وتشريعية ملائمة لمكافحة القرصنة، وتعزيز قدرتها على القيام بالدوريات في مياه المنطقة، واعتراض السفن المشتبه فيها، ومحاكمة القراصنة المشتبه فيهم.

ونرحب في هذا الصدد بإنشاء الصندوق الاستئماني الدولي لدعم مبادرات مجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال والصندوق الاستئماني لمدونة جيبوتي التابع للمنظمة البحرية الدولية.

وما زالت أنشطة مكافحة القرصنة التي تقوم بها الحكومة الاتحادية الانتقالية تواجه تحديات عديدة، وأبرزها عدم وجود القدرة على منع القرصنة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة أو قمعها أو التحقيق فيها. وندعو المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية للصومال، بناء على طلب من الحكومة الاتحادية الانتقالية وإخطار إلى الأمين العام، لتعزيز مؤسساتها الأمنية وقدرتها على التصدي لمخالفة القوانين في البحر وعلى أن تقدم للعدالة من يستخدمون إقليم الصومال للتخطيط لارتكاب أعمال إجرامية للقرصنة والسطو المسلح في البحر أو تيسيرها أو القيام بها، امتثالا للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة.

ونثني على جهود العملية أطلنطا التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي وعلى الدول التي تتعاون بصفتها الوطنية مع الحكومة الاتحادية الانتقالية ومع بعضها البعض لقمع القرصنة وحماية السفن المعرضة للخطر العابرة في المياه قبالة ساحل الصومال، بما فيها السفن التي تنقل الإمدادات الإنسانية للصومال وإمدادات الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ونثني على الجهود الهامة التي تضطلع به حكومة كينيا لمحاكمة القراصنة المشتبه فيهم الذين قبض عليهم المجتمع الدولي في محاكمها الوطنية. ونحث جميع الدول أيضا، لا سيما التي يضر بها القرصنة إضرارا مباشرا، على تزويد الحكومة الكينية بالدعم اللوجستي والمالي اللازم للتصدي لتحديات محاكمة القراصنة المشتبه فيهم.

وأخيرا، نشكر وفد الولايات المتحدة على إعداده مشروع القرار المتعلق بالقرصنة. وسيستمر وفدي في الاشتراك بشكل بنّاء في الجهود الرامية إلى التوصل لتوافق في الآراء بشأن هذه الوثيقة الهامة.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص السيد ولد عبد الله على عرضه تقرير الأمين العام وعلى إحاطته الإعلامية البالغة الفائدة صباح اليوم.

ما زالت القرصنة قبالة ساحل الصومال تشكل تهديدا خطيرا يؤثر على واحد من أهم طرق النقل الدولية. ويساور اليابان قلق عميق إزاء فقدان الأرواح والأصول بسبب الزيادة الحادة التي طرأت على القرصنة على مدى السنة الماضية، بالرغم من بذلنا جميعا قصارى وسعنا. وبينما انخفض عدد الحوادث في خليج عدن مؤخرا، انتقلت تلك الحوادث مسافة أكبر إلى الجنوب وزادت الهجمات في غربي المحيط الهندي، على مقربة من سيشيل، زيادة كبيرة. وينبغي ألا نتسامح مع القرصنة التي تحاول هدم أنشطة الأمم المتحدة التي لا غنى عنها، كتوصيل المساعدة الغذائية من برنامج الأغذية العالمي وتقديم الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وتخلق الحالة الأمنية الهشة في الصومال أرضا خصبة للقرصنة، ويؤثرعدم الاستقرار الناجم عن القرصنة بدوره في الحالة على البر. ولتحقيق الاستقرار في الصومال بصفة عامة، يجب أن توجه الجهود والمساعدات الدولية نحو معالجة الأوضاع غير المستقرة في جنوب ووسط الصومال، وبصفة خاصة في مقديشو، ومد يد المساعدة لأنشطة مكافحة القرصنة على طول الساحل.

وبالنظر إلى اتساع نطاق الآثار السلبية للقرصنة، لحماية الطريق البحري الحيوي، يجب الأخذ بنهج متعدد

الأوجـــه ومنـــسق علـــى ثلاثـــة أصـــعدة: الـــدولي والإقليمي والوطني.

وقد أدى اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٥١ (٢٠٠٨) إلى إنشاء مجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، التي اجتمعت أربع مرات بكامل هيئتها. وترحب اليابان بالتقدم الذي أحرزته مجموعة الاتصال وبتحولها الآن إلى منتدى تنسيقي لمختلف أنشطة مكافحة القرصنة مع زيادة عدد أعضائها إلى جانب الزيادة في الأنشطة الموضوعية للأفرقة العاملة.

وفي الاجتماع العام الأخير الذي رأسته اليابان، قررت مجموعة الاتصال أن تنشئ صندوقا استئمانيا دوليا جديدا لمساعدة المبادرات من قبيل المحاكمة واتخاذ الإجراءات القضائية ضد القراصنة المقبوض عليهم.

ومن دواعي سرورنا أيضا أنه قد تم وضع آلية لتنسيق الجوانب العملياتية لأنشطة مكافحة القرصنة تعرف بآلية الوعي المشترك وتفادي التضارب. وتتكون من عمليات مثل عملية أطلنطا التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي وعمليات منظمة حلف شمال الأطلسي والقوات البحرية المشتركة ودول أخرى مثل الصين والهند واليابان وروسيا.

والتحدي الذي يواجهنا الآن يتمثل في كيفية تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بصورة أكثر فعالية لمكافحة القراصنة الذين يغيرون تكتيكاتهم دائما. وفي هذا الصدد، نقدر عملية أطلنطا للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي لحراسة شحنات الدعم اللوجستي المقدمة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقامت اليابان من جانبها بنشر قطعتين بحريتين وطائرتين لأعمال الدورية البحرية من طراز P-3C التي توفر معلومات قيّمة لجميع الدول المشاركة. وقامت بتوسيع نطاق الحراسة البحرية لتشمل السفن الأجنبية ابتداء من حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

ومن المهم أيضا أن نعزز قدرة طواقم السفن لحماية أنفسهم من هجمات القراصنة. ولتحقيق ذلك، نرحب بإعلان نيويورك بشأن أفضل ممارسات الإدارة لتفادي أعمال القرصنة وردعها أو تأخيرها، الذي بادرت بطرحه الولايات المتحدة ووقّعت عليه حتى الآن عشرة بلدان من دول العلم بما فيها اليابان. ونهيب بدول العلم الأخرى أن تنضم إلى الإعلان وتقوم بتنفيذ مبادئه التوجيهية.

وإلى جانب الجهود العالمية، لا بد من المشاركة والتنسيق بصورة قوية على الصعيد الإقليمي. والجهود التي تبذلها دول المنطقة، مثل كينيا واليمن وسيشيل، لضمان المحاكمة على القرصنة، تستحق الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي بصورة خاصة. ويجب تفعيل الصندوق الاستئماني الدولي لتقديم المساعدة لأنشطة مجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال في الوقت المناسب.

ولزيادة قدرة هذه الدول في الجهود التي تبذلها لمكافحة القرصنة، من المهم أيضا تنفيذ مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، التي اعتمدها دول المنطقة في كانون الثاني/يناير الماضي. وساهمت اليابان بمبلغ ١٣,٦ مليون دولار للصندوق الاستئماني لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك التابع للمنظمة البحرية الدولية. ويحدونا الأمل في أن تستغل الدول المعنية هذا الدعم للتعجيل بافتتاح المراكز الإقليمية لتبادل المعلومات في كينيا وتنزانيا واليمن، وافتتاح مركز للتدريب في جيبوتي.

إن أنشطة القرصنة تتصل بشكل وثيق بالوضع الأمني على اليابسة. وتتطلب الحلول على المدى البعيد استعادة الاستقرار والحوكمة في الصومال. ويشدد تقرير الأمين العام على الأهمية الحاسمة لدعم قدرة المؤسسات الصومالية نفسها في العديد من المجالات. أولا، لا بد من تقوية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمؤسسات الأمنية الصومالية في جنوب – وسط الصومال. ثانيا، وكهدف متوسط

الأجل، علينا أن ننهض بالاستقرار والقدرة والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في المناطق خارج جنوب – وسط الصومال، بما فيها بونتلاند، التي تأوي الكثير من القراصنة. ثالثا، نود أن نلمس تحسن التنسيق بين مجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال وفريق الاتصال الدولي برئاسة السيد ولد عبد الله. ونتطلع إلى تنسيق معزز في الاجتماع العام القادم لفريق الاتصال المزمع عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

وفي الختام، يحتاج المجتمع الدولي إلى تكثيف التنسيق وجهود مكافحة القرصنة المتعددة الأوجه على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، وذلك لتحقيق النتائج المرجوة منها. وستسهم اليابان بصورة إيجابية في المفاوضات الجارية بشأن مشروع قرار أعدته الولايات المتحدة لتمديد إذن مجلس الأمن.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، يود وفد الصين أن يشكركم على عقدكم جلسة اليوم. ونشكر الأمين العام على تقريره عن القرصنة في الصومال (S/2009/590). ونشكر الممثل الخاص للأمين العام ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية التي قدمها هذا الصباح.

لقد تفشت أنشطة القرصنة في الصومال أكثر مما كانت عليه في الماضي، وهي تشكل تهديدا مباشرا لسلامة أنشطة الإغاثة الإنسانية الدولية والملاحة الدولية كما تشكل خطرا كامنا على الأنشطة الاقتصادية العالمية. ويشير الأمين العام، في تقريره الأخير الذي رفعه إلى مجلس الأمن، إلى أنه قد اختطفت ٣٤ سفينة منذ بداية عام ٢٠٠٩ واحتجز ٤٥٠ بحارا في المياه قبالة سواحل الصومال. والصين أيضا أحد ضحايا أنشطة القرصنة الصومالية. ونحن ندعم الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة مشكلة القرصنة في الصومال، ونأمل أن يتفق المجتمع الدولي على نهج متكامل للقيام بذلك في أقرب وقت.

ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تشارك الحكومة الصينية بفعالية، في إطار التنسيق الذي تقوم به الأمم المتحدة وفي إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في التعاون الدولي لمكافحة القرصنة الصومالية. وسيواصل الأسطول الصيني الصغير للحراسة البحرية تنفيذ التزام الحكومة بحماية وسلامة السفن الصينية والمسافرين عبر خليج عدن والمياه قبالة سواحل الصومال، وحماية سلامة سفن برنامج الغذاء العالمي والمنظمات الدولية الأخرى التي تنقل إمدادات الإغاثة الإنسانية.

إن مكافحتنا الفعالة للقرصنة في الصومال لا تزال تنتظر حلا متكاملا. ونؤمن بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما للأولويات التالية.

أولا، لا بد من مراعاة القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بصورة صارمة. وفي مكافحة القرصنة في الصومال، ينبغي لنا أن نراعي بدقة أحكام القانون الدولي ذات الصلة على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية والتصرف وفقا لشروط قرارات مجلس الأمن ذات الصلة مع الاحترام التام للسيادة والسلامة الإقليمية للدول الساحلية بصورة خاصة، واستمرار الاتصال والتشاور مع حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية.

ثانيا، ينبغي إيلاء أولوية لمعالجة المشاكل الداخلية للصومال. فبدون وضع حد للأزمة الداخلية في البلاد، لا يمكن استئصال مشكلة القرصنة. ولن يكون هناك أي أمل في إحراز تقدم في الحالة الأمنية في الصومال بشكل تدريجي نحو الاستقرار والقضاء تدريجيا على مشكلة القرصنة إلا بالاستمرار في توطيد العملية الداخلية للمصالحة السياسية

في الصومال وتعزيز تنميته الاقتصادية لكي يتمكن الناس من الحياة والعمل في سلام وسعادة. ومما يبعث على القلق أن عملية المصالحة السياسية لا تزال متعثرة ولم تتحسن الحالة الأمنية بصورة أساسية بعد كل هذه السنوات الطويلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بجهد أكثر في هذا المجال.

ثالثا، لا بد من تقديم المساعدة لدول المنطقة لبناء قدراتها. ويؤثر ضمان السلام والهدوء وسلامة الملاحة في خليج عدن والمياه الصومالية بشكل إيجابي على مصالح الدول الساحلية وسلامة الملاحة الدولية. ويتطلب أيضا التفاهم المتبادل والتعاون التام بين دول المنطقة والمجتمع الدولي. وتدعم الصين الجهود المشتركة التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأحمر وخليج عدن وغرب المحيط الهندي لمعالجة مشكلة القرصنة في الصومال من خلال الاتفاقات الإقليمية. ونرحب بتوقيع مدونة جيبوتي لقواعد السلوك. وينبغي للمجتمع الدولي، ومن خلال وسائل مختلفة، أن يساعد البلدان المعنية على النهوض بقدراتها.

ورغم الجهود المكثفة التي تبذلها القوات البحرية المختلفة لمدة تزيد عن عام لمكافحة القرصنة في خليج عدن وقبالة سواحل الصومال، إلاّ أن هجمات القرصنة تقع بصورة متكررة. ولوضع حد لهجمات القرصنة بشكل فعال، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يوسع نطاق عمليات الحراسة البحرية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للبلدان المشاركة المعنية أن تحسن تعاونها في عمليات الحراسة هذه. ومن هذا المنطلق، تقترح الدوائر المختصة في الصين أن تقوم القوات البحرية التي توفر الحراسة البحرية في هذه المياه بتحديد مناطق المسؤولية بغية تحسين فعالية الحراسة والتقليل من احتمالات نجاح القراصنة في محاولاتهم.

وبناء على طلب الفريق العامل الأول التابع لمجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، استضافت الصين في يومي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر اجتماعا بشأن تنسيق الحراسة البحرية الدولية في خليج عدن مع ممثلين من البلدان والمنظمات التي تشارك في مكافحة القرصنة الصومالية. كما ناقش الاجتماع أيضا التعاون في تعزيز مفهوم مناطق المسؤولية في خليج عدن.

تتخذ الصين موقفا منفتحا إزاء عمليات حراسة الملاحة الدولية. إننا على استعداد، في إطار القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، للمشاركة في الأشكال المختلفة للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في القيام بعمليات الحراسة مع جميع البلدان والمنظمات المعنية، وذلك للتصدي المشترك لخطر القرصنة في الصومال.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أتوجه بالشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، على توليه عرض تقرير الأمين العام (S/2009/590). كذلك أرحب بالممثل الدائم للصومال، السفير دوالي.

على الرغم من العمليات البحرية المتعددة الأطراف الجارية قبالة ساحل الصومال وحول خليج عدن بهدف زيادة الأمن البحري وتأمين وصول المساعدات الدولية، لا تزال أعمال القرصنة في المنطقة مصدر قلق للمجتمع الدولي. إنه أمر بالغ الأهمية أن يصار إلى معالجة هذه المشكلة بشكل فعال وحازم. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود التي يبذلها فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة ساحل الصومال، وهو بالتأكيد آلية هامة للتعاون الدولي في جميع أوجه مكافحة القرصنة. لقد انضمت تركيا إلى الفريق بوصفها عضوا مؤسسا وقد أسهمنا بفعالية في عمله. ويسرنا أن نلمس التفاعل المطرد بين الفريق والأمم المتحدة.

ترى تركيا الضرورة القصوى لاستمرار فريق الاتصال في الاضطلاع بدور قيادي في وضع إطار قانوني قوي وترتيبات عملية لتوضيح المسائل القانونية المعلقة فيما

يتعلق بإلقاء القبض على من يشتبه أُهم قراصنة واحتجازهم ومقاضاقم ومحاكمتهم وتسليمهم، وكذلك تعزيز التعاون في هذا الصدد. وقد قطع الفريق العامل ٢ التابع لفريق الاتصال بالفعل شوطا بعيدا في هذا الصدد.

تدل زيادة عدد هجمات القراصنة في عام ٢٠٠٩، رغم كل الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي، على أن الردع المرضي لم يتم بشكل كامل. ولا شك أن أحد أهم العوامل في ذلك هو غياب القدرة على احتجاز ومعاقبة المجرمين الذين يتم إلقاء القبض عليهم. إن تحقيق نجاح مستدام للعمليات القائمة يتطلب الاستمرار في استكشاف الخيارات القانونية من أجل مقاضاة القراصنة المشتبه بهم بطريقة ناجعة. لذا تعتقد تركيا أن من المفيد إنشاء آلية في أحد بلدان كل منطقة إقليمية، وتحت إشراف الأمم المتحدة، للمقاضاة الفعالة للأشخاص المشتبه بقيامهم بأعمال القرصنة والنهب المسلح في البحر قبالة ساحل الصومال. ذلك بدوره سيتطلب بلا شك دعما من المجتمع الدولي لتعزيز القدرات من دول المنطقة. ونعتقد أن الصندوق الاستئماني الذي أنشئ حديثا يمكن أن يستخدم لذلك الغرض.

بالنظر إلى اتساع المنطقة، ترى تركيا أن من الأهمية بمكان تطوير عمليات مكافحة القرصنة في مجال العمليات والمعلومات. ولذلك، نرحب بتأسيس فريق الوعي المشترك وإزالة التضارب الذي سيسهم لا محالة في تعزيز التشغيل المتبادل فيما بين القوات البحرية المختلفة. وينبغي ألا ينحصر تبادل المعلومات على المجال البحري، بل يمتد أيضا ليشمل المجال الجوي والبري بالإسهام الفعال من بلدان المنطقة والمنظمات المعنية. وفي هذا الصدد، نرحب بالإسهامات التي تقدمها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

اسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى العمل الذي قامت به تركيا في مكافحة القرصنة والنهب المسلح في البحر. حتى الآن، شاركت تركيا بأربع فرقاطات في جهود قمع تلك الأعمال في إطار المجموعة البحرية الدائمة ٢ التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي وفرقة العمل الموحدة ١٥١. وفي الواقع، آلت قيادة فرقة العمل الموحدة ١٥١ إلى القوات البحرية التركية في الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩. واليوم، ثمة فرقاطة تركية ذات قدرات جوية تعمل في المنطقة بموجب أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وحتى هذه اللحظة، تمكّنت الوحدات البحرية التركية العاملة في المنطقة من إلقاء القبض على حوالي ٣٠ شخصا مشتبه بارتكابهم أعمال قرصنة في عمليات مختلفة.

تبقي السلطات البحرية التركية قيد نظرها الفعلي تعزيز وعي السفن التجارية والقدرات الأخرى بالأوضاع السائدة. وقد قامت لذلك الغرض بتوزيع وثيقة على نطاق واسع لملاك السفن بشأن أفضل الممارسات الإدارية لردع القرصنة. كما أُنشئ نظام وطني للمعلومات بشأن السطو البحري المسلح.

ينبغي الاستمرار في تركيز جهودنا والتعاون للقضاء على الأسباب الجذرية للقرصنة المتأصلة في الصومال. ونحن نشاطر الرأي القائل أن التدابير الهادفة إلى مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال لن تكون ذات جدوى إلا إذا تكاملت مع جهود ترمي إلى تعزيز قدرات الحكومة الانتقالية في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على السواء.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): يطيب لي في البداية أن أتقدم بالشكر للسيد أحمد ولد عبد الله على إحاطته، ونثني على الجهد الكبير والمتواصل الذي يقوم به وفريقه للمساعدة في عودة السلام والاستقرار والأمن إلى الصومال.

ما زالت القرصنة قبالة سواحل الصومال تشكل تهديدا لأمن وسلامة الملاحة الدولية في شرق أفريقيا، حيث لم تفلح الجهود المبذولة إلى حد الآن في القضاء عليها، وإن كانت قد أفلحت في الحد منها بشكل كبير. وهذا يؤكد من جديد أن القرصنة هي نتيجة طبيعية للوضع غير المستقر في الصومال وتدهور الحالة الأمنية وغياب سلطة الدولة بصورة عامة، وأن القضاء على هذه المشكلة لا يتم بنشر قوات بحرية في عرض البحر فقط، بل إن معالجتها تقتضي نهجا أكثر شمولا وتكاملا.

في هذا السياق، نشاطر الأمين العام رؤيته في أن أحد السبل لضمان أمن الملاحة البحرية قبالة سواحل الصومال على المدى الطويل يكمن في تحقيق الاستقرار على الأرض، من خلال تنمية وإنعاش المجتمعات المحلية وتعزيز سيادة القانون وتطوير المؤسسات الأمنية، ودعم الحكومة الانتقالية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك بناء قدرات المؤسسات القانونية والبحرية على المستويين المحلي والوطني في الصومال، والمنطقة عموما، ومحاكمة المشتبه في قيامهم بأعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر، والامتثال الصارم لحظر الأسلحة الذي أقره مجلس الأمن.

إن هذه التدابير، لو تم تنفيذها، ستؤدي في النهاية إلى الاستغناء عن الوجود البحري الدولي الذي يلعب حاليا دورا هاما في تأمين الملاحة الدولية. ونحن نشجع الدول والمنظمات المساهمة في هذه القوات على النظر في كيفية استخدامها في تدابير بناء القدرات الصومالية في إطار معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة. كما نحثها على حماية الثروات البحرية الصومالية من عمليات الصيد غير الشرعية التي تقوم بها سفن الصيد الأجنبية، والتي نعتقد أنها من الدوافع الرئيسية للقرصنة. وعلاوة على ذلك، نشجع المجتمع الدولي على مواصلة عمليات نشر القوات البحرية هذه في إطار الاحترام التام لقانون البحار الدولي لتوفير الحماية لجميع الشحنات المتعاقد عليها من جانب الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، بما في ذلك شحنات الدعم اللوجستي الذي تقدمه الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك خطوط التجارة البحرية الدولية.

نعتقد أن مسؤولية محاكمة الأشخاص الذين اعتُقلوا قبالة سواحل الصومال ممن يُشتبه في أنهم قراصنة تقع على عاتق الحكومة الصومالية، ويجب أن يُسلّموا إليها. ونحث المجتمع الدولي على مساعدتها بتقديم المساعدة التقنية للأجهزة القضائية. وفي هذا الصدد، نشجع الدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق الاستئماني الدولي الذي يهدف إلى تغطية نفقات محاكمة الأشخاص المشتبه في أنهم قراصنة، فضلا عن الأنشطة الأخرى المتعلقة بمكافحة القرصنة.

في الختام، نؤكد أن تقديم الدعم للحكومة الصومالية من أجل بسط سيطرتها على جميع الأراضي الصومالية أمر بالغ الأهمية من أجل النجاح في مكافحة القرصنة والقضاء على أسبابها الجذرية. وفي الوقت الراهن، نشجع فريق الاتصال المعني بمحاربة القرصنة قبالة سواحل الصومال على تنسيق مبادراته مع فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، وهناك ضرورة ملحة لصياغة اتفاقية تحفظ ثروات الصومال البحرية من الاستباحة، وتمنع القراصنة من الاعتداء على الملاحة في المياه الدولية.

السيد بوينتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن التقدير للمعلومات القيمة التي زودنا بها السفير أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، وأن أنوه بالتزامه وجهوده، وبالتزام وجهود فريقه من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها الصومال. كما نود الإعراب عن ترحيبنا بحضور السفير علمي أحمد دوالي، الممثل الدائم للصومال.

إننا نعتقد أن تقرير الأمين العام (S/2009/590) واضح تمام الوضوح بشأن جملة من العناصر. وأحدها هو أن ظاهرة القرصنة والسطو المسلح قبالة الساحل الصومالي يمثلان تحديا يستلزم اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة تنسيقا كاملا من جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي. ومنذ عام مضى، تصرف مجلس الأمن بطريقة حاسمة ضد ذلك التهديد من خلال اعتماد القرارين ١٨٤٦ (٢٠٠٨) و ١٨٥١ (٢٠٠٨). وأدى التعاون والالتزام والعمل الجدير بالثناء من جانب العديد من البلدان إلى تكوين جبهة مشتركة ضد تلك الأعمال.

ومع ذلك، طرأت زيادة على عدد الهجمات وعمليات الخطف قبالة الساحل الصومالي وفي خليج عدن وغرب المحيط الهندي في عام ٢٠٠٩، بالمقارنة بعددها في عام ٢٠٠٨. ويساورنا القلق أيضا إزاء ازدياد عدد أعمال القرصنة والسطو المسلح التي وقعت خلال الأيام الماضية، وما زالت السفن الصغيرة مثل زوارق الصيد والاستجمام تتعرض للهجمات.

إننا ننوه بالجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، ولا سيما تلك المبذولة لتعزيز التنسيق مع بونتلاند وصوماليلاند سعيا إلى محاكمة القراصنة المشتبه بهم. وإننا نشيد بجهود التنسيق والتعاون فيما بين عملية أطلنطا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وفرقة العمل الموحدة ١٥١، والدول الأعضاء والقوات البحرية في المنطقة بغية القيام بعمليات المراقبة والحراسة. ونثني بصفة خاصة على جهود عملية أطلنطا لمرافقة وحماية السفن المرتبطة بعمل برنامج الأغذية العالمي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وفيما يتعلق بفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة الساحل الصومالي، ننوه بإنشاء الصندون الاستئماني الدولي للملاحقة القضائية للمشتبهين بالقرصنة وبالمبادرات الأخرى للفريق، ونعتبرها خطوة هامة إلى الأمام، كما أننا نشيد بالجهود التي تبذلها أفرقته العاملة المختلفة لتعزيز التنسيق وبناء القدرات، وتعميم أفضل الممارسات ولتقوية الآليات القانونية لمكافحة القرصنة. وفي هذا السياق، نكرر التأكيد على أن المسؤولين عن أعمال القرصنة يجب أن يقدموا للمحاكمة بموجب النظم القانونية السارية، بما في ذلك القواعد والأحكام في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفضلا عن ذلك، نود أن نسلط الضوء على العمل الذي تضطلع به المنظمة البحرية الدولية لوضع المبادئ التوجيهية والإجراءات المحددة التي يجب أن تتخذها الدول، وكذلك الجهود المشتركة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة بغية معالجة أوجه القصور في نظم التشريع الوطنية. وفي هذا الصدد، فإن التنفيذ الواسع النطاق لمدونة سلوك جيبوتي يعد أساسيا. فمن شأن ذلك التنفيذ أن يمكّن دول المنطقة من المشاركة في الإجراءات المتخذة من جانب القوات الدولية من خلال تعزيز قدراتها القانونية والقضائية.

وكما أشرنا في مناسبات سابقة، يعتقد وفدي أن القرصنة قبالة الساحل الصومالي ليست ظاهرة معزولة عن الحالة على الأرض وأن حل تلك المشكلة يتطلب اعتماد نهج شامل. ويجب أن يتضمن هذا النهج، في جملة عناصر، تطوير مؤسسات سيادة القانون والأمن بوصفه مكونا في عملية السلام، وتعزيز المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وبناء قدرة المؤسسات القضائية ومحاكمة المشتبهين بارتكاب الجرائم بغية مكافحة الإفلات من العقاب.

أخيرا، لقد أكد وفدي في مجلس الأمن وفي فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة على الأثر السلبي لهذه الظاهرة على نظام الجزاءات المتعلق بالصومال. فهذه

الأعمال، بالإضافة إلى كونها انتهاكات سافرة لحظر الأسلحة، فإنها تقوض استقرار وأمن البلد وتؤثر بشكل مباشر على الوصول إلى المعونة الإنسانية. والمكسيك بصفتها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) المتعلق بالصومال، تكرر التأكيد على ضرورة أن تقوم الدول والتحالفات البحرية المتعددة الجنسيات، التي تنشر قوات بغرض مكافحة القرصنة، بالتعاون مع فريق الرصد المعني بالصومال من خلال تقديم المعلومات بشكل منظم وفي الوقت المناسب عن الأعمال التي تخالف نظام الجزاءات، والتي لها أثر سلبي بشكل خاص على الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصومال وعلى توطيد الحكومة والمؤسسات في الصومال.

السيد سكراتشيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): نود بدورنا أن نشكر السيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، على إسهامه الهام والمعلومات القيّمة التي قدمها اليوم. وتؤيد كرواتيا البيان الذي ستدلي به لاحقا في هذه المناقشة الرئاسة السويدية للاتحاد الأوروبي.

تحيط كرواتيا علما بالتقدم المحرز في الصومال مؤخرا، ولكنها في الوقت ذاته تدرك حجم وتعقد التحديات التي ما زالت ماثلة أمام البلد. ولا شك في أن القرصنة تمثل واحدة من المسائل الملحة، التي لا تهدد خطوط النقل البحري والتجارة الدولية الرئيسية فحسب، بل تهدد أيضا توفير المساعدات الإنسانية بشكل فعال في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة الماسة إلى تلك المساعدات.

وتدعم كرواتيا دعما كاملا اتفاق جيبوتي للسلام بوصفه شرطا مسبقا ضروريا لإيجاد حلول مستدامة للتحديات الضاغطة في الصومال. ونحن نرى أن تعزيز السيادة الصومالية ودعم قدرة الحكومة الصومالية على توفير النظام والقانون ومصادر العيش الدائمة لشعبها سيسهم بشكل كبير في استئصال شأفة القرصنة وعمليات السطو المسلح قبالة الساحل الصومالي.

أود أن أكرر هنا القناعة الواضحة لهذا المجلس والتي كثيرا ما تتكرر هنا، ومفادها أنه لا يمكن أن يكون هناك أمن على طول سواحل الصومال من دون أن يسود أمن حقيقي في أراضيها. لذلك من الواضح أن ما من نهج ينطوي على إمكانية تحقيق نتائج إلا النهج المتكامل. وفي ذلك السياق، تشيد كرواتيا ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على الدور الهام الذي تقوم به في دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في جهودها الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية الآنفة الذكر ومساعيها بهدف تحقيق انتعاش أمن سياسي في الأجل الطويل وتحقيق تغييرات إنمائية.

وترحب كرواتيا بمواصلة المجتمع الدولي التزامه الشديد تجاه حكومة الصومال، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٧٢ (٢٠٠٩) والقانون الدولي النافذ. وفي ذلك السياق، نرحب أيضا بتجديد طلب الحكومة الصومالية من أجل المساعدة في إحلال الأمن في المياه الدولية والإقليمية القريبة من سواحل الصومال، ومواصلة تنفيذ أحكام القرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨).

وتعتقد كرواتيا أن فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال يبرهن على أنه آلية تنسيق فعالة للمجتمع الدولي. ونرحب بقراره إنشاء صندوق استئماني بهدف دعم التدابير المناسبة ضد القرصنة والأنشطة المتصلة بها لتنفيذ أهداف الفريق. وعلاوة على ذلك، نرحب بالجهود التنسيقية الإضافية ضمن القوات البحرية التي تعمل في المنطقة، بما في ذلك نشر الوعي المشترك وإزالة التضارب، واستمرار التنسيق بين فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال وفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال.

ومما يثلج الصدر أن نرى هذه الجهود تؤتي أُكلها، والبرهان على ذلك هو التخفيض الكبير في عدد الهجمات الناجحة المسجلة التي شنها القراصنة في الأشهر الأخيرة، وتعتقد كرواتيا أنه ينبغي لحكومات المنطقة أن تقوم بدور حيوي في تهيئة الظروف المناسبة للمكافحة الفعالة لإعمال القرصنة. ونشيد بحكومة كينيا للجهود الكبيرة التي تقوم بها في هذا الصدد، وخاصة استعدادها لاحتجاز ومحاكمة القراصنة الذين يقبض عليهم مشاركون آخرون في الجهود المشتركة لمكافحة القرصنة. ومن المأمول للبلدان الأخرى التي أعربت عن استعدادها للقيام بذلك أن تكون جاهزة قريبا لكي تحذو حذوها.

وبصورة مماثلة، نهيب بدول المنطقة أن تنفذ تنفيذا كاملا مدونة جيبوتي لقواعد السلوك بوصفها خطوة هامة نحو القيام بمسؤولية أكبر في الكفاح ضد القرصنة والسطو المسلح في البحار. ونرحب ترحيبا خاصا بزيادة التقدم في ميدان بناء القدرات الإقليمية، ونهيب بجميع الدول أن تواصل دعمها اللوجستي والمالي لهذه الجهود الإقليمية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد انقضى عام ونصف العام منذ أن بحث مجلس الأمن مشكلة القرصنة قبالة سواحل الصومال وبدأ بوضع تدابير لمكافحتها. ونعتقد أن الوقت قد حان لإجراء تقييم مؤقت للعمل الذي أنجز، والعمل الجاري على أساس تقرير الأمين العام (S/2009/590) المقدم إلى المجلس بموجب القرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨).

إن الحالة في خليج عدن لم تعد بعد إلى طبيعتها المعتادة، و لم يتم القضاء بعد على تزايد أعمال القرصنة. ومع ذلك، تحقق الكثير في مجال تعبئة المجتمع الدولي لدرء هذا الخطر. أولا، هناك تفاهم راسخ مفاده أن أهم عامل في حل مشكلة القرصنة قبالة القرن الأفريقي هو استقرار الحالة في الصومال، أي أن يسود القانون والنظام في البر. وإلى جانب الإبقاء على الوجود البحري في المناطق التي تشكل خطرا على الملاحة، نعتقد أنه ينبغي لنا أيضا أن نركز على استقرار الحالة العسكرية والسياسية داخل البلد. وفي ذلك الصدد، نلاحظ الشطر الهام الذي قامت به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وما انفكت روسيا تؤيد السلم المستدام والمصالحة الوطنية في الصومال على أساس اتفاق جيبوتي من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن المجتمع العالمي يجب أن يوسع مشاركته في مجال الأمن، بما في ذلك الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرها من المنظمات مع التركيز على بناء إمكانيات حكومة الصومال للاضطلاع بوظائفها الأساسية. وتتعاون الدول والمنظمات الإقليمية بصورة وثيقة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال في مكافحة أعمال القرصنة في المجالات العسكرية والسياسية والقانونية، وتعمل حاليا على تعزيزها. وفي هذا السياق، نشدد على الشطر الرئيسي الذي يؤديه فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال.

وثمة تزايد في الوعي في المجتمع الدولي وشركات الملاحة بشأن الأساليب التي يستخدمها القراصنة عند شن هجماتهم. ولذلك هناك قدر كبير من تدابير مواجهة هذه الهجمات. وننوه هنا بالمساهمة الهامة التي تقدمها المنظمة البحرية الدولية. ونرحب بالمبادرات التي أخذت زمامها الأمم المتحدة لمكافحة القرصنة، وندعو إلى زيادة تعزيز دورها. ونحن ممتنون أشد الامتنان للأمانة العامة على العمل الذي تقوم به بوصفها مركزا لتبادل المعلومات وعلى ما تقوم به من عمل قيّم بشأن الحالة الراهنة والأفكار التي طرحتها في مجال بناء القدرات.

وعلينا مكافحة الإفلات من العقاب وإيلاء اهتمام اكبر لمحاكمة المشتبه بهم في أعمال القرصنة. وهذا لا يتعلق فقط بعدم تحاشي العقوبة، بل يتعلق أيضا بالامتثال للمعايير الحالية في مجال حقوق الإنسان. وننوه بالجهود الرامية إلى حل هذه المسألة على الصعيد القضائي الوطني، وبالمساعدة المقدمة من كينيا وغيرها من بلدان المنطقة. ونرحب بقرار فريق الاتصال المعني بالقرصنة إنشاء صندوق استئماني لدعم مبادرات مكافحة القرصنة.

وفي الوقت نفسه، وكما تبين الخبرة، ليس بالإمكان دائما كفالة المحاكمة الجنائية للقراصنة في المحاكم الوطنية، لذلك من الحري اليوم السعي إلى مبادرات لدراسة استحداث آليات إضافية. والعمل في هذا المجال ليس أنه فقط لا يتعارض مع الجهود المبذولة على الصعيد الوطني، بل في الواقع يكمل الجهود الوطنية من الناحية العضوية. ويواصل الاتحاد الروسي الاشتراك بهمة في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال الصومالي. ولدينا حاليا مجموعة من السفن تابعة للبحرية الروسية متواجدة في المنطقة، وهي المجموعة الثالثة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ونعتزم إقامة تفاعل مع الأطراف المهتمة الأخرى في تناول جميع جوانب هذه المسألة. ومن المهم ضمان الجهود الدولية الجارية لمكافحة القرصنة في إطار الولاية الحالية. وكما طلبت الحكومة الاتحادية الانتقالية، نؤيد مد نطاق الجزاءات المتعلقة باتخاذ تدابير شاملة لكبح القرصنة والسطو المسلح في البحار بموجب القرارين ١٨٤٦ (٢٠٠٨) و ١٨٥١ (٢٠٠٨).

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام للصومال، السيد ولد عبد الله، على إحاطته الإعلامية والعمل الذي يقوم به في الصومال.

إن أعمال القرصنة لا تزال تشكل تهديدا، وفي المقام الأول لشعب الصومال، لأن نصفه الآن يعتمد على المساعدة الدولية، وبصورة فعلية، جميع هذه المساعدة تصل إلى الصومال عن طريق البحر. ويشكل القراصنة أيضا تهديدا لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإمداداتها أيضا تصل بصورة رئيسية عن طريق البحر. وأخيرا، فإنهم يتهددون الملاحة الدولية قبالة سواحل الصومال، التي هي من أكثر مناطق الملاحة كثافة في العالم. لقد ذكر العديد من المتكلمين السابقين أن الأسباب الجذرية للقرصنة يجب البحث عنها في البر، وأن انعدام الأمن السائد بعد أكثر من عشرين عاما من الصراع، وعدم وجود دولة، وعدم توفر إمكانيات اقتصادية شرعية، وأفعال المجموعات الإجرامية، كلها ولدت الظروف التي أدت إلى ظهور القرصنة. ونتفق جميعا على أن الأمن والتنمية سوف يسودان في المستقبل. ولكن في الأجل القصير، لا مندوحة عن قيام المجتمع الدولي بعمل حاسم للحد من آثار القرصنة. وأي تراخ في مساعينا ستكون له تداعيات فورية. وتلاحظ فرنسا أنه في فترة الشهرين فقط من السنتين، التي لم تتوفر في تلك الفترة حماية لسفن برنامج الغذاء العالمي، عمل البرنامج على تخفيض شحناته بنسبة ٥٠ في المائة مما أضر بالسكان المدنيين.

وقد وصف الأمين العام في تقريره (S/2009/590) مختلف الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي. وعن طريق عملية أطلنطا، يؤدي الاتحاد الأوروبي دورا أساسيا هنا، وتشارك في هذه الأنشطة أيضا منظمات إقليمية ويشارك شركاء وطنيون، من قبيل الاتحاد الروسي والصين واليابان. وتضطلع فرنسا بدور نشط من خلال عملية أطلنطا، وكذلك من خلال قدرتها الوطنية.

وبموازاة ذلك، أمكن تحسين التنسيق. ويقوم فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، بمشاركة ٤٥ دولة، بتأدية دور رئيسي في إحراز تقدم سياسي وقانوني وعسكري. وتعمل الآلية المشتركة لتعزيز الوعي ونزع فتيل الصراع، ضمن إطار الفريق العامل ١ التابع لفريق الاتصال،

على تعزيز تبادل المعلومات العملية بغرض العمل معا بشكل أكثر فعالية.

لقد قطعنا شوطا بعيدا منذ العمليات الأولى لحماية سفن برنامج الأغذية العالمي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وبدأت جهودنا تؤتي ثمارها. ويشير تقرير الأمين العام (S/2009/590) إلى أنه في حين ما زال عدد الهجمات مرتفعا، يجري إحباط نسبة كبيرة منها بفضل الوجود الدولي.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بمواصلة عملية أطلنطا، التي جرى البدء بتنفيذها لأول مرة في كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٨، وتمتد أقله حتى كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٠. وبهذه الطريقة، سوف يواصل توفير الحماية لسفن برنامج الأغذية العالمي، والحماية الأكيدة لسفن أخرى معرضة للخطر، بما في ذلك السفن التي تتعهدها الأمم المتحدة، بغية تموين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وهذا يشكل تحديا كبيرا، إذ أن ٨٠ في المائة من تلك القوافل تعرضت للهجمات في الماضي.

وعملية أطلنطا وبلدان الاتحاد الأوروبي ستنظران في اتساع نطاق عمل القراصنة في المحيط الهندي. إن فرنسا توفر المساعدة لسيشيل، والاتحاد الأوروبي وقّع اتفاقا مع سيشيل لمكافحة القرصنة، يمكّن من سوق القراصنة الذين يلقى القبض عليهم بموجب عملية أطلنطا إلى سيشيل. وبديهي أنني أؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل السويد بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الاوروبي.

وفيما نواصل بذل جهودنا، لا بد أن نحافظ على الإطار القانوني لأنشطتنا وأن نمدد فترة القرارين ١٨٤٦ (٢٠٠٨) و ١٨٥١ (٢٠٠٨) سنة أخرى، إذ يأذنان للبلدان المشاركة، في ظل ظروف صارمة، بدخول المياه الإقليمية الصومالية والقيام بأعمال ضد القراصنة. وإنني ممتن لوفد الولايات المتحدة على مشروع قراره، وأنا واثق بأن المجلس سيعتمده في الأيام المقبلة.

والعمل الفعال يقتضي التنويع أيضا، ونحن بدأنا نفعل ذلك. وإضافة إلى الجوانب العسكرية، من الضروري أن نحسن الجوانب القانونية لمواجهة أعمال القرصنة، مثلما ذكر ممثل الاتحاد الروسي. وفي المستقبل القريب، على المجتمع الدولي أن يوفر المساعدة المادية للصومال والبلدان الاخرى في المنطقة، بغية تمكينها من إلقاء القبض على القراصنة ومحاكمتهم ومعاقبتهم. وهنا، تشيد فرنسا بمساعي كينيا في ذلك الصدد، وتدعم الصندوق الاستئماني الذي قرر فريق الاتصال إنشاءه في ١٠ أيلول/سبتمبر، والذي سنسهم فيه. ونشجع كذلك جميع الدول على تعديل قوانينها بغية تمكينها من محاكمة أعمال القرصنة في محاكمها.

أخيرا، علينا أن نواصل التصدي بصورة أكثر مباشرة للأسباب الجذرية للقرصنة. ولقد بدأ الاتحاد الأوروبي ينظر في ذلك، وأشار إلى رغبته في توفير الدعم المعزز للحكومة الاتحادية الانتقالية، على سبيل المثال، في مكافحة صيد الأسماك غير القانوني. ولا بد أن نستمر في بذل هذه الجهود، فيما نكفل ألا تواجه القوات البحرية التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال بالعديد جدا من المهام الكثيرة التنوع والبعيدة كل البعد عن مهمتها.

وتظهر الأهمية الحقيقية لإجراءات مجلس الأمن قبالة سواحل الصومال عندما ننظر في استراتيجية المجلس الشاملة لذلك البلد. والأحكام التي اعتمدها المجلس تشمل التأييد للحكومة الاتحادية الانتقالية، والدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك استعمال موارد الأمم المتحدة، ونظاما للجزاءات جدده وعززه القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨). ولا يزال علينا أن نحرز تقدما على جميع هذه الجبهات. وتود

فرنسا على الأخص أن ترى القراصنة ومن يدعمونهم ينالون العقاب كأفراد.

وأود في النهاية أن أذكر أن مجلس الأمن كان مبدعا في اتخاذ القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨) بتاريخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بغرض مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وتمكّن المجتمع الدولي من استعمال الأدوات الجديدة التي وفرها المجلس عن طريق قراراته. والتعبئة الدولية باتت واسعة النطاق على نحو مدهش يكمّلها إنشاء فريق الاتصال لإطار تعاوني جديد بشراكة وثيقة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة. وهذا يجعلنا نشعر بالتشجيع لأن المجلس سيواصل عمله في الصومال، إلى ما بعد مسألة القرصنة، في إطار استراتيجية محددة وبراغماتية.

مرة أخرى، أشكر الممثل الخاص للامين العام على المساعدة في كفالة أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات ثابتة تتعلق بالصومال. وإنني أؤكد دعمنا الكامل له.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أرحب بوجود السفير دوالي بيننا.

طوال العام الماضي، كانت مكافحة القرصنة والسلب المسلح قبالة سواحل القرن الأفريقي موضع تركيز المجتمع الدولي، الأمر الذي أدى إلى تنفيذ عدد من المبادرات من جانب دول ومنظمات وقوات بحرية دولية. ونحن نرحب بهذه الجهود المنسقة. فعدد الهجمات قد تراجع، وهناك استقرار نسبي على طول الطريق الاقتصادي الهام، وهو استقرار مطلوب أيضا لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المنطقة.

بيد أنه تساورنا بعض الشكوك إزاء إمكانية الحفاظ على هذه الإنجازات، نظرا لأن هذه الظاهرة - التي بدأت كنشاط محلي منخفض المستوى - أصبحت عملا كبيرا يستخدم أدوات متطورة لشن الهجمات، ويدر أرباحا بملايين الدولارات. ويمكننا بالتالي الافتراض بأن هذه الظاهرة تلقى دعما من هياكل انتقالية معقدة. ونحن نرى أنه من الضروري لتقارير الأمين العام أن تشير في المستقبل إلى ذلك العنصر، وتنظر في المصادر الممكنة التي تدعم وتمول القرصنة في المنطقة.

وإلى جانب المبادرات التي تتصدى للهجمات البحرية في المنطقة، من المهم أيضا بناء القدرة على التحقيق ومحاكمة المشتبه في ارتكابهم هذه الأعمال. ولا شك في أن مكافحة الإفلات من العقاب تردع أي شخص يفكر في القيام بأنشطة غير قانونية. وهنا، نشيد بكينيا على الإجراء الذي اتخذته بمحاكمة المشتبه فيهم، ونحث البلدان الأخرى، بما فيها الصومال، على تعزيز قوانينها وإجراءاتها وقدراتها بغية أن تتمكن من إجراء هذه المحاكمات. ومن شأن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، إلى جانب تنفيذ الصكوك القانونية من قبيل مدونة جيبوتي لقواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسلب المسلح ضد السفن في غرب المحيط الهندي وخليج عدن، أن تكون هامة جدا لإحراز النتائج.

وكما يعلم الجميع، إن القرصنة والسلب المسلح في الصومال ظاهرتان لأزمة أعمق بكثير في ذلك البلد. وينبغي لنا بالتالي أن ننظر بعناية كبيرة في الأسباب الجذرية لمشاكل الصومال. وعندما نحلل الوضع هناك، علينا أن نفعل ذلك في إطار استراتيجية بعيدة المدى لاستعادة الحياة الطبيعية التي تشمل الأبعاد الإنسانية والسياسية والأمنية والإنمائية.

وترى كوستاريكا أن هناك أربعة مجالات مترابطة تتطلب اهتمام هذا المجلس والمجتمع الدولي.

أولا، يجب أن نواصل دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية حتى يمكنها أن تتوصل إلى إطار فعال للأمن، وتحكم السيطرة على الأراضي وعلى الوسائل اللازمة لتحقيق التماسك، وتعزيز العملية السياسية الشاملة للجميع. وتوفر عملية جيبوتي للسلام إطارا مناسبا للعمل نحو بلوغ تلك الأهداف.

ثانيا، يتعين علينا أن نكثّف الجهود التي نبذلها لزيادة تعزيز سيادة القانون ولتوفير التدريب المناسب لقوات الأمن الصومالية. وتدرك كوستاريكا العمل الذي تضطلع به الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال بدعم من الأمم المتحدة. ويشكّل الالتزام الصارم بالحظر المفروض على الأسلحة في الصومال أداة لا غنى عنها. كما ندعم فريق الرصد المعني بالصومال وندعو إلى التعاون معه للمساعدة على الامتثال للالتزامات المنبثقة عن القرارات التي اتخذها هذا المجلس.

ثالثا، يجب أن نواصل بذل الجهود وتعزيزها من أجل التعامل مع الوضع الإنساني في الصومال. ومن الضروري أن نضمن إيصال المساعدات إلى الخمسين في المائة من الشعب الذين يعتمدون عليها. ويجب وقف الهجمات على أجهزة تقديم المساعدة الإنسانية وموظفيها. وبالترادف، يتعين أن نضمن تعزيز المساعدة الإنمائية حتى يمكن زيادة الأنشطة الاقتصادية المستدامة وتقليل الاعتماد على المعونة الإنسانية.

أخيرا، يجب أن يظل استمرار أحد الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي تمويل مختلف المبادرات لمساعدة الصومال في التغلب على الأزمة. وتحث كوستاريكا الدول والمانحين على مواصلة توفير الموارد اللازمة للصناديق الاستئمانية. وباضطلاعهم بذلك، فإنهم يؤكدون التزامهم بتحقيق السلام والاستقرار في تلك المنطقة.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالصومال، على إحاطته الإعلامية التي قدمها هذا الصباح، وأرحب بمشاركة الممثل الدائم للصومال، السيد دوالي، في جلسة المجلس هذا اليوم.

تشكل القرصنة أحد الآثار السلبية الكثيرة المترتبة على الصراع الدائر في الصومال وعلى غياب المؤسسات القوية في ذلك البلد. وقد بدأت أعمال القرصنة حول سواحل الصومال، ولكنها امتدت الآن إلى أبعد من ذلك، إلى المياه الدولية. وتؤثر القرصنة بشكل سلبي على التجارة والسياحة الدوليتين، وتؤجج الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتمويل المتمردين والإرهاب في الصومال وما وراءها.

وبالنظر إلى الطابع الهدام للقرصنة، ليس أمام المجتمع الدولي إلا أن يرد على تلك المشكلة بشكل ملائم. وفي ذلك الصدد، نؤيد الجهود المتعددة الجنسيات والإقليمية التي تهدف إلى مكافحة وقمع القرصنة والسطو المسلح في البحار.

ويحدد تقرير الأمين العام (S/2009/590) التدابير المتخذة أو التي يجري اتخاذها، والتدابير المقترحة لمواجهة مشكلة القرصنة قبالة سواحل الصومال. إن نشر قطع بحرية، بما فيها القطع البحرية التي تحت قيادة عملية أطلنطا التابعة للاتحاد الأوروبي، والقوات البحرية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والقوات البحرية المشتركة بقيادة الولايات المتحدة، وتلك التابعة لفرادى الدول، تسهم جميعها في السيطرة على حوادث القرصنة في المنطقة الساحلية المجاورة للصومال، بما يوفر بالتالي مستوى من الحماية للتجارة الدولية وإيصال الإمدادات الإنسانية إلى الصومال. وعلاوة على ذلك، يُعد إنشاء مجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال للمساعدة على التنسيق بين مختلف الجهود، مساهمة ملحوظة في مكافحة القرصنة.

ومع أن هذه الجهود جديرة بالثناء، إلا أن كسب المعركة ضد القرصنة لن يكون في أعالي البحار، ولكن على الأرض في الصومال. إن حجم الموارد الموزعة إما بشكل مباشر في أعالي البحار، أو بشكل غير مباشر عن طريق الحلول المستهدفة لمشكلة القرصنة قبالة الساحل، يبدو هائلا ولا بد أن يبلغ بلايين الدولارات كل عام. مع ذلك وعلى الرغم من المحاولات لكبح جماح القرصنة، إلاّ أنها سوف تستمر، ما دام عدم الاستقرار لا يزال سائدا داخل البر الرئيسي للصومال، ولا تزال مؤسسات الدولة ضعيفة.

وكما يبين تقرير الأمين العام، هناك فرق كبير، بين الاستجابات القوية والعملية من جانب الدول التي تعمل إما بشكل انفرادي أو بالتعاون مع آخرين في نشر الموارد في البحار، من جهة أخرى، والموقف الحذر والذي يتخذه المجتمع الدولي عندما يتعلق الأمر بمعالجة الأسباب الجذرية للقرصنة داخل البر الرئيسي الصومالي، من جهة أخرى.

وفي حين نؤيد التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء في البحر لمعالجة مشكلة القرصنة بشكل فعال، فإنه ينبغي اتخاذ تدابير قوية بنفس الدرجة داخل البر الرئيسي للصومال، بدعم مماثل أو أكبر من الموارد. وينبغي أن تتضمن هذه التدابير تعزيز الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل تمكين تلك القوة من تنفيذ ولايتها بفعالية وتزويدها بأفراد إضافيين حتى تصل إلى قوامها المأذون به وهو ٨ ٠٠٠ جندي، استعدادا لإلحاقها في نهاية المطاف بتشكيلات مختلفة عن تشكيلاتها الأصلية. وبالمثل، من الضروري تقديم الدعم الكافي للحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل تعزيز مؤسسات الدولة، ولا سيما في قطاع الأمن. ويعد تعزيز مؤسسات الدولة أنجع وسيلة دائمة لمكافحة القرصنة في المياه قبالة السواحل الصومالية.

أخيرا، نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، وموظفي وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية على ما قدموه من دعم للشعب الصومالي في ظل ظروف عصيبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، على العرض الذي قدمه وعلى عمله في الصومال، وكذلك الجهود التي تبذلها أسرة الأمم المتحدة برمتها في ظل هذه الظروف الصعبة للغاية - بما في ذلك، على وجه الخصوص، المنظمة البحرية الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما أود أن أرحب بحضور سعادة الممثل الدائم للصومال.

تؤيد النمسا البيان الذي ستدلي به السويد في وقت لاحق في هذه الجلسة باسم الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أضيف بضع نقاط إضافية.

يتفق وفد بلادي مع المتكلمين السابقين أن القرصنة والسطو المسلح في خليج عدن يرتبطان بشكل مباشر بانعدام الاستقرار والوضع الاقتصادي المزري في الصومال. وفي الوقت ذاته، تسهم القرصنة في تدهور الوضع الأمني، وقد يكون لها دور في تمويل خرق الحظر المفروض هناك. وفي حين تلجأ بعض السفن التجارية إلى اختيار طرق مختلفة، فإن القرصنة تضر أيضا بالوضع الاقتصادي في المنطقة. وعلاوة على ذلك، تؤثر القرصنة بشكل سلبي على إيصال المعونات التي تمس الحاجة إليها في الصومال.

وتعرب النمسا عن قلقها العميق إزاء استمرار التدهور في الوضع الإنساني في الصومال وعواقبه الوخيمة على السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

وترمي عملية القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي المسماة أطلنطا إلى مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، والهدف الأساسي هو حماية السفن التابعة لبرنامج الغذاء العالمي الذي يقدم المساعدات الغذائية. نود أيضا أن نثني على المشاركة البحرية التي تقوم بها الدول الأخرى والمنظمات المتعاونة في مجال مكافحة القرصنة في إطار فريق الاتصال الدولي.

إن تنفيذ النظام القانوني الدولي ذي الصلة، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية عام ١٩٨٨ لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، ينطوي على تحديات كبيرة بالنسبة للدول الأطراف في تلك الاتفاقيات في المنطقة.

وتولي النمسا تعلق أهمية كبرى للاحترام الكامل لجميع قواعد القانون الدولي السارية، ولا سيما قانون حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة وعدم الإعادة القسرية.

ونرحب بإسهام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مكافحة القرصنة البحرية في منطقة القرن الأفريقي من خلال برنامج لزيادة القدرات الإقليمية لردع القراصنة وتوقيفهم وملاحقتهم واعتقالهم. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره S/2009/590، إن محاكمة الأشخاص الذين اعتُقلوا قبالة سواحل الصومال ممن يُشتبه في أنهم قراصنة تمثل عبئا على الدول الإقليمية، وخاصة كينيا وسيشيل. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء فريق الاتصال التابع للصندوق الاستئماني الدولي الذي يديره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وبالإضافة إلى العمليات البحرية، نرى أن تطوير حكم القانون والمؤسسات الأمنية في الصومال وتحسين سبل العيش والتعليم من العوامل الهامة للقضاء المستدام على القرصنة قبالة سواحل الصومال.

الآن أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لسعادة السيد علمي أحمد دُوالي، الممثل الدائم للصومال.

السيد دُوالي (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على سماحكم لي الاشتراك في هذه الجلسة والإدلاء ببيان قصير.

أولا وقبل كل شيء، أرحب بتقرير الأمين العام (S/2009/590) وأؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الخاص للأمين العام السيد أحمد ولد عبد الله. ونؤيد أيضا الجهود التي تبذلها المنظمة البحرية الدولية في تنفيذ مدونة جيبوتي لقواعد السلوك التي ندعمها تماما.

وقبل أن أمضي في كلمتي، أود بالنيابة عن حكومة بلدي وبعثتها، أن نعرب عن قلقنا الشديد وأن ننقل تعاطفنا الصادق والعميق مع جميع أفراد الطاقم والمواطنين البريطانيين الذين ما زالوا تحت رحمة القراصنة. ونأمل أن يُفرج عنهم قريبا.

وكما قال هنا جميع أعضاء المجلس وأُشير إليه في تقرير الأمين العام، وكما قلتم باختصار، سيدي الرئيس، إن مشكلة القرصنة هو عرض من أعراض مشكلة من المشاكل الرئيسية التي ما فتئت تعصف بالصومال لفترة طويلة – حوالي عقدين من الزمن. وكما ذكر العديد هنا، يتطلب ذلك تضافرا وتنسيقا للجهود على الصعد الدولية والإقليمية والمحلية على مستوى البلد.

وتحقيقا لتلك الغاية، يسرني أن أعلن أن الصومال قد أنشأ هيئة لخفر السواحل ودرّب بالفعل ١ ٠٠٠ فرد من حرس السواحل. وتشمل الخطة تدريب ونشر ما يصل إلى

١٠ ٠٠٠ فرد. ومع ذلك، وكما سبق ذكره، من الضروري توفير مزيد من التدريب والمعدات وغيرها من أوجه المساعدات اللازمة لتعزيز فعاليتهم ولكي يتسنى نشرهم في المناطق التي تشتد فيها الحاجة إليهم في شمال - شرق الصومال. وسيكون بوسع خفر السواحل ممارسة رقابة أكبر إذا لم يمكن من مكافحة القرصنة على المستوى المحلي فحسب، وإنما كذلك من مراقبة عمليات الصيد غير المشروع وإلقاء النفايات السامة وتهريب الأسلحة والمخدرات؛ لأن الصومال يمكن استخدامه كممر للتهريب إلى جميع البلدان المجاورة والإقليمية.

وختاما، آمل أن يجدد مجلس الأمن الولاية كما طلبت بالفعل الحكومة الاتحادية الانتقالية. وفي ذلك الصدد، تعرب حكومة بلدي مرة أخرى عن خالص تقديرها وامتنانها لأعضاء مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية التي تساعد في التصدي للتحدي المتمثل في مكافحة آفة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وهي قد طلبت أن يجدد المجلس موافقته الواردة في قرار مجلس الأمن ١٨٤٦ (٢٠٠٨)، وترحب بتجديد الولاية المنصوص عليها في الفقرة ٦ من القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨) لمدة اثني عشر شهرا، التي تمنح السلطة للجهات التي تكافح آفة القرصنة في أعالي البحار قبالة ساحل الصومال.

نحن ممتنون أيضا للدعم الذي تلقيناه حتى الآن من المجموعتين الإقليميتين: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والذي بدونه، أعتقد أن الحكومة الاتحادية الانتقالية ستكون في حالة أسوأ بكثير.

أود أيضا أن أعرب عن تأييدنا الكامل للبيانات التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما عندما لخصتم، سيدي الرئيس، وجهة النظر المتعلقة بدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية لتمكينها من السيطرة على الموانئ في الصومال لمكافحة القرصنة، وكذلك تحسين مراقبة أي عمليات للصيد غير المشروع أو إلقاء النفايات السامة التي يدعي القراصنة الآن أنهم يتصدون لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للسويد.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

إن أعمال القرصنة غير قانونية ولا يمكن التسامح تجاهها أبدا. إن العمليات البحرية المستمرة قبالة ساحل الصومال زادت الأمن البحري وأمنت تسليم المساعدات الدولية. وقد يسر فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال التعاون والتنسيق في السياسات. وفي هذا الإطار، تمكّنّا أيضا من إقامة آلية تنسيق تتمتع بالكفاءة - فريق الوعي المشترك وتفادي التعارض - بين القوات البحرية المتعددة الجنسيات والإقليمية والوطنية العاملة في المنطقة. وينبغي أن تدعم كل الأطراف جهود التنسيق القائمة.

ويمكن عمل المزيد بالإضافة إلى المشاركة في الجهود المنسقة لحماية السفن. وعلينا تحسين حوارنا بشأن مسائل النقل البحري مع المجتمعات الصومالية المحلية. وينبغي الاعتراف بوجود الأنشطة غير القانونية الأخرى إضافة إلى القرصنة ومناقشتها. ويتعين تشجيع التعاون بين الصومال والبلدان الأخرى في المنطقة التي تتمتع بخبرة أكبر في إصدار تراخيص صيد الأسماك والصيد غير المرخص به. ويتعين استكمال دراسات الأمم المتحدة السابقة بشأن الصومال فيما يتعلق بالصيد غير المشروع والإغراق غير القانوني.

وينبغي أن نواصل استكشاف الخيارات القانونية للقراصنة المشتبه بهم الذين جرى اعتقالهم. وإجراء محاكمات تتسم بالكفاءة وذات مصداقية للقراصنة المشتبه بهم أمر ضروري لاستدامة التقدم المحرز من خلال العمليات الجارية. لقد قدمت كينيا مساهمة كبيرة للغاية من خلال اتفاق النقل مع الاتحاد الأوروبي المتعلق بالمحاكمات. ووافقت كينيا حتى الآن على احتجاز ومحاكمة ٧٥ قرصانا مشتبها به اعتقلهم الاتحاد الأوروبي. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره للتوصل إلى ترتيب مماثل مع سيشيل. وندعم قرار فريق الاتصال القاضي بإنشاء صندوق استئماني بغية دعم احتجاز القراصنة ومحاكمتهم وسجنهم. وإضافة إلى القراصنة، يجب أن نتخذ أيضا تدابير ليس فقط في الصومال، ولكن خارجه أيضا، لاستهداف الشبكات الإجرامية التي تمول وتنظم أعمال القرصنة.

ويواصل الاتحاد الأوروبي المساهمة بنجاح في الأمن البحري في المنطقة من خلال العملية البحرية أطلنطا. وقررنا تمديد الولاية حتى نهاية عام ٢٠١٠ رهنا باتخاذ مجلس الأمن قرارا بتمديد الإذن المنصوص عليه في القرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨). ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وفرت عملية أطلنطا حماية مهمة لـ ٥٠ سفينة من سفن برنامج الأغذية العالمي سلّمت تقريبا ٣٠٠ ألف طن من الغذاء للمنفعة المباشرة لـ ١,٦ مليون صومالي. كما وفرت الحماية لسفن تحمل شحنات إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإلى سفن أخرى معرضة للخطر. كما اضطلعت عملية أطلنطا بدور رائد في تنسيق العمليات المختلفة في المنطقة.

ولن يتسنى القضاء على القرصنة قبالة سواحل الصومال إلا إذا استقرت الحالة في البر الرئيسي. وعلينا معالجة الأسباب الجذرية. وما فتئ الصومال بلدا في حالة صراع وحالة من انعدام الأمن المستشري هناك. والإدارة العامة مفككة. وتتعرض الحكومة الاتحادية الانتقالية باستمرار لهجمات جماعات المتمردين ولم تتمكن من حماية مواطنيها أو فرض القانون والنظام.

ويدعم الاتحاد الأوروبي جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية وعملية جيبوتي الجارية. ويجب أن يرافق العملية السياسية نهج شامل ومنسق لتحقيق تسوية دائمة. ويشمل هذا تغطية الجوانب السياسية والأمنية والإنمائية والإنسانية للأزمة. إن الالتزامات والأولويات السياسية المحددة بوضوح باسم الحكومة الاتحادية الانتقالية ضرورية للدعم الفعال. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوات الأولى التي اتخذتها الحكومة لإنشاء أنظمة تمويل مسؤولة.

وفي تموز/يوليه، قرر الاتحاد الأوروبي تعزيز مشاركته في تعزيز السلام والتنمية في الصومال. وبالنسبة لنا، من الضروري دعم الحكومة في مساعيها لزيادة الأمن والاستقرار في أراضيها. وإلى جانب الدعم الحالي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ينظر الاتحاد الأوروبي في بعثة محتملة للمساهمة في تدريب قوات الأمن الحكومية. وما فتئنا عضوا نشطا في فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال ونقدم مساعدة إنسانية وإنمائية كبيرة.

إن أعمال القرصنة يمكن أن يكون لها تأثير على حياة البشر والبيئة وأمن الملاحة وأفراد طواقم السفن. وفي الصومال، يمكن أن تؤثر القرصنة أيضا على توصيل المساعدة الإنسانية لـ ٣,٨ مليون شخص في حاجة إلى المعونة. إنها خطر يهدد التجارة الدولية وفي النهاية السلام والأمن في المنطقة. وقد تأكد البعد الإقليمي في الآونة الأخيرة نتيجة اتساع أنشطة القراصنة. ومن مصلحة الصومال والمنطقة والمجتمع الدولي التصدي لتهديد القرصنة قبالة سواحل الصومال. ونحن، معا، يمكننا أن نفعل ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، باسم الوفد الأوكراني، أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة المهمة ودعوة أوكرانيا للمشاركة فيها. كما أتمنى للوفد النمساوي ولكم شخصيا كل النجاح في إنجاز مهامكم ذات المسؤولية الكبيرة بصفتكم رئيس مجلس الأمن.

كما أعرب عن التقدير للممثل الخاص للأمين العام للصومال، السيد أحمد ولد عبد الله، على عرضه للتقرير الثاني للأمين العام (S/2009/590) عملا بالقرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨)، المتعلق بمسألة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

وتأييدا لبيان الاتحاد الأوروبي، يود وفدي أن يشير إلى بعض القضايا ذات الأهمية الخاصة لأوكرانيا.

على غرار التقرير السابق للأمين العام (S/2009/146)، توضح الوثيقة المعروضة على مجلس الأمن اليوم زيادة على مستوى العالم في عدد حوادث القرصنة والنهب المسلح التي تتعرض لها السفن في البحر. إنها تدلل بشكل مقنع على أن هذا التحدي لم يعد قاصرا على خليج عدن. لقد بات عالميا، ويتطلب ردا عالميا ومنسقا ومتكاملا. وترى أوكرانيا أن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور رائد في هذه الجهود.

وترحب أوكرانيا بالإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن لمواجهة القرصنة، بما فيها اتخاذ القرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨)، الذي شارك بلدي في تقديمه. ونحن ندعم اعتماد القرار التالي له بهدف تمديد وتنقيح إجراءات مكافحة القرصنة التي حددها مجلس الأمن. ويعتقد وفدي بقوة أن مجلس الأمن ينبغي أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

وتشيد أوكرانيا بنشاط فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، والذي أثبت بالفعل أنه لا غنى عنه في تيسير التنسيق بين الأطراف الفاعلة الرئيسية، والذي يهدف إلى مكافحة القرصنة من جميع جوانبها. ونتطلع إلى الإطلاق المبكر للصندوق الاستئماني لدعم مبادرات مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. ويقدر وفدي الدعوة الدائمة للمشاركة في اجتماعات فريق الاتصال وهو مستعد للمساهمة في وفائه بولايته بشتى الطرق العملية.

وتعتبر أوكرانيا أن عملية أطلنطا البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي عنصر مهم في جهود المجتمع الدولي الرامية لتعزيز أمن الملاحة ومنع ومكافحة القرصنة. ونلاحظ على نحو إيجابي جهود منظمة حلف شمال الأطلسي والقوات البحرية المشتركة بقيادة الولايات المتحدة، بهدف مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، والتي أسهمت أيضا في تقليص عدد حوادث الاختطاف الناجحة.

إن أوكرانيا تأخذ تحدي القرصنة بأقصى قدر من الجدية. وأوكرانيا، التي تحتل المركز الخامس بين البلدان المتعاقد مواطنوها للعمل في الأسطول التجاري الدولي، تعاني بشدة من أعمال القرصنة. ومع انعقاد هذه الجلسة، لا يزال القراصنة الصوماليون يحتجزون ٢٤ أوكرانيا كرهائن، وهم أفراد طاقم السفينة آريانا الذين احتجزوا يوم ٢٤ أيار/مايو. وخلال السنوات الخمس الماضية، اختطف القراصنة ١٥ سفينة عليها أوكرانيون. واحتجز القراصنة الصوماليون ٦٧ من مواطني بلدي قتل واحد منهم بالرصاص وأصيب واحد إصابة بالغة.

وقد حث الرئيس فيكتور يوشتشينكو رئيس أوكرانيا، في بياناته أمام المنظمات الدولية، المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده العملية لمكافحة القرصنة في البحر. وقدّمنا عددا من المقترحات تحقيقا لهذه الغاية، يجري بالفعل تنفيذ بعضها، مثل إنشاء مراكز تنسيق إقليمية لأمن الملاحة.

وبالتركيز على الجوانب القانونية والمنهجية للحملة العالمية لمكافحة القرصنة، كانت أوكرانيا، في إطار المنظمة البحرية الدولية، أحد أصحاب مبادرة قرار المنظمة بشأن

أعمال القرصنة والنهب المسلح التي تتعرض لها السفن في المياه قبالة سواحل الصومال، والذي سبق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. واتخذ رئيس أوكرانيا القرار السياسي بالانضمام إلى عملية أطلنطا التابعة للاتحاد الأوروبي. وفي هذه المرحلة، ندرس بعناية طرائق مشاركتنا في هذا التحالف البحري، سواء من خلال الدعم الاستخباراتي أو اللوجستي أو العسكري. كما تنظر أوكرانيا في إمكانية الإسهام في الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات مكافحة القرصنة.

ونرحب بالاجتماعات الدولية التي عُقدت مؤخرا بشأن القرصنة، التي تنم عن العزم السياسي القوي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التصدي لهذا التحدي. وللإبقاء على هذا الزخم الإيجابي، فإن أوكرانيا على استعداد لاستضافة أحد هذه الأحداث في المستقبل تحت إشراف الأمم المتحدة.

ومن الواضح أن الأسباب الأصلية للقرصنة توجد في البر لا في البحر. وهي ترتبط على نحو وثيق بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا سيما الفقر المدقع ونقص إمدادات الغذاء. وإذ تدعم أوكرانيا تماما السياسة الشاملة والمتسقة للأمم المتحدة التي تقر بالطابع المترابط للعلاقة بين الأمن والتنمية، فإنها أصبحت هذا العام بلدا مانحا لبرنامج الأغذية العالمي بمساهمات بلغت أكثر من نصف مليون دولار.

وفي الختام، أود أن أعرب مجددا التزام أوكرانيا القوي بالإسهام في جهود مجلس الأمن الرامية إلى مكافحة أعمال القرصنة البحرية والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، على عرضه الهام هنا اليوم، وعلى العمل الذي يقوم به في ظروف صعبة. كما تسرني مشاركة زميلي، الممثل الدائم للصومال، في هذه الجلسة. وقد استمعت باهتمام إلى بيانه الهام أيضا.

لا تزال أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال وفي خليج عدن تهدد شعب الصومال والمنطقة برمتها والعديد من المصالح المحمية. وتشمل تلك المصالح الأرواح البريئة، والإمدادات الإنسانية، والتجارة والملاحة الدوليتين. وتعبر حوالي ١ ٠٠٠ سفينة مملوكة للنرويج خليج عدن كل سنة. ونحن، أيضا، نتضرر على نحو مباشر ونتخذ الإجراءات وفقا لذلك.

ويكمن السبب الأصلي لأعمال القرصنة والسطو المسلح في انعدام الاستقرار وضعف مؤسسات الحكومة في الصومال. وعليه، ولكي نستعيد النظام في البحار، يجب أن نعمل على استعادة النظام في البر في الصومال. ولا بد من إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في الصومال، وإعادة إرساء مؤسسات الحكومة في البلد بصورة فعالة من أجل إيجاد حل طويل الأجل للقرصنة أيضا. ولذلك، لا بد من تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية والأمنية. والنرويج على وعي بهذا الأمر، ونحن نضطلع بقسطنا من المسؤولية. كما ستترأس النرويج الاجتماع المقبل لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي سيُعقد هنا في نيويورك في كانون الثاني/يناير.

وقد بدأنا نشهد آثار التدابير الوقائية التي تتخذها صناعة النقل البحري ذاتها. ولذلك، فإن أفضل ممارسات الإدارة التي اعتمدها فريق الاتصال المعني بالقرصنة تؤدي الغرض منها، وينبغي مواصلة تشجيع الجميع على تنفيذها.

وعلاوة على ذلك، فإن العمليات البحرية في المياه خارج الصومال مكّنتنا من منع عمليات جديدة للاستيلاء على السفن ولو أننا لم نمنعها منعا كاملا. وتتسم تلك العمليات بحسن تنسيقها، وقد تشكل نموذجا جيدا للكيفية التي يمكن بها للدول والمنظمات الدولية أن تتعاون على حل مشكلة أمنية دولية. وقد شهدت النرويج هذا الأمر بصورة مباشرة من خلال مشاركتنا بفرقاطة في عملية أطلنطا للاتحاد الأوروبي. ونقدر إسهامات عدد كبير من البلدان والمنظمات.

والآن، يجب أن نكفل تقديم القراصنة المعتقلين إلى العدالة. ونقدر كثيرا إسهامات البلدان في المنطقة، لا سيما كينيا وسيشيل. ونقر بضرورة تعزيز قدرتيهما، باعتبارهما البلدين الأشد تضررا. ولذلك، قررت النرويج المساهمة بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو في الصندوق الاستئماني الذي أُنشئ تحت إشراف فريق الاتصال المعني بالقرصنة.

وللتصورات العامة أهميتها أيضا. فنحن نعرف أن العديد من الصوماليين يعتبرون القرصنة نشاطا إجراميا. وليس لدينا الكثير من المعرفة بشأن تصور المشاركة الدولية برمتها في الصومال. وبالتالي، نعتقد أن فريق الاتصال ينبغي أن ينفذ استراتيجية للاتصال والإعلام في الصومال. ويجب أن نتمكن من إقناع الصوماليين بأن هذه العملية تخدم مصالحهم أيضا، وأن نتصدى لأي مفهوم مفاده أن بعض شرائح المجتمع الصومالي تعتبر القرصنة قضية عادلة.

وفي الختام، ستواصل النرويج دعم مجلس الأمن في جهوده لمواجهة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد غتان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، نهنئكم الفلبين على تولي النمسا لرئاسة المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وتشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة للغاية لمناقشة القرصنة في المياه الإقليمية، وحتى في أعالي البحار قبالة سواحل الصومال. كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السيد ولد عبد الله، على عرضه لتقرير الأمين العام بشأن القرصنة في الصومال (S/2009/590).

وتشعر الفلبين بشديد الانزعاج وبالغ القلق إزاء تجدد أعمال القرصنة، وهي جريمة مقيتة يدينها العالم المتحضر، التي تُرتكب في حق سفن بريئة وربابنتها وأفراد أطقمها، لا سيما في المياه قبالة سواحل الصومال. وقد أدى تجدد تلك الأعمال، في تجاهل صارخ لصيحات الاستنكار التي يطلقها المجتمع الدولي، إلى احتجاز واعتقال العديد من رعايا الفلبين كرهائن على متن هذه السفن.

وباعتبار الفلبين البلد المورد لثلث الأيدي العاملة في قطاع النقل البحري على الصعيد العالمي، أكثر من ٢٧٠ ٠٠٠ من بحار فلبيني على متن سفن النقل البحري الدولي، فإنها تتضرر بالقرصنة قبالة سواحل الصومال بشكل مباشر. ففي الربع الأول من هذا العام تحديدا، كان هناك ١٢٠ فلبينيا بين ٣٠٠ رهينة كان القراصنة يحتجزونهم، أي أن الفلبينيين كانوا يشكلون أكبر مجموعة وطنية بين الرهائن. وحتى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اختطف القراصنة قبالة سواحل الصومال أكثر من ١٦٠ بحارا فلبينيا على متن سفن تجارية مختلفة منذ كانون الثاني/يناير. وفي هذا الشهر وحده، اختطف القراصنة ١٦ بحارا فلبينيا في غضون أسبوع واحد لا غير. وتشكل القرصنة في المنطقة الآن تهديدا لأرواح العديد من الرعايا الفلبينيين.

وتضم الفلبين صوتها إلى الأصوات المطالبة ببذل جهود ملموسة من المجتمع الدولي لمواجهة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وتعزيز الجهود لمساعدة البحارة من جميع الدول الذين عانوا جراء هذه الأعمال الشنيعة. وتقر الفلبين

بالجهود التي يبذلها مجلس الأمن لمواجهة أعمال القرصنة تلك في المياه قبالة سواحل الصومال، وهو ما يتجلى على أفضل وجه في اتخاذه للقرارات ١٨١٦ (٢٠٠٨)، ١٨٣٨ (٢٠٠٨)، ١٨٤٦ (٢٠٠٨) و ١٨٥١ (٢٠٠٨). وتتطلع الفلبين إلى أن يتخذ مجلس الأمن مزيدا من الخطوات الأكثر جرأة لمكافحة القرصنة. وعلاوة على ذلك، تتوقع الفلبين أن الإجراءات التي سيتخذها مجلس الأمن في المستقبل ستراعي تماما سلامة وأمن أرواح الرهائن.

كما تؤيد الفلبين بالكامل الجهود التي تقودها الأمم المتحدة والبلدان والمنظمات الدولية المعنية للمساعدة على تثبيت استقرار الصومال، بشراكة مع حكومة الصومال، ولإيجاد حل طويل الأجل لهذه الأزمة الدولية. وتسهم الفلبين بقسطها في مساعدة الصومال. فخلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في طرابلس في ٣١ آب/أغسطس، عقدت الرئيسة غلوريا ماكاباغال - أرويو اجتماعا مع الرئيس الصومالي الشيخ شريف شيخ أحمد، واقترحت عليه تقديم الفلبين للمساعدة في مجالي تدريب خفر السواحل الصوماليين وتعزيز قدراتهم. ونتيجة لذلك، يسر الفلبين أن تبلغ المجلس بأن وفدا صوماليا رفيع المستوى، يقوده نائب رئيس الوزراء ووزير مصائد الأسماك والموارد البحرية، سيصل إلى مانيلا خلال تشرين الثاني/نوفمبر الحالي لمناقشة تفاصيل هذه الممارسة لبناء القدرات. وقد دُعي الصومال أيضا للانضمام إلى نحو ٨٠ ممثلا من ٢٦ بلدا شاركوا في حلقة عمل لبناء القدرات بشأن التعاون الإقليمي في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في آسيا، عُقدت في مانيلا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر. وقدمت الفلبين أيضا إسهاما ماليا في دعم المؤسسات الأمنية الصومالية.

وختاما، تأمل الفلبين في ألا يفتر اهتمام المجتمع الدولي وجهوده في التصدي للخطر الواضح والماثل للقرصنة قبالة سواحل الصومال، بل أن يزداد الاهتمام وتكثف الجهود بهدف وضع حد لهذه الآفة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للممثل الدائم لسيشيل.

السيد جومو (سيشيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن، وأن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2009/590) والممثل الخاص أحمد ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية.

سيشيل هي أصغر البلدان وأقلها منعة إلى حد بعيد في مواجهة الآثار المباشرة لتداعيات عدم الاستقرار في الصومال. وأقصد بذلك أن القرصنة، وكما أشار الأمين العام في تقريره، ما زالت تواصل امتدادها شرقا وجنوبا في المحيط الهندي وفي مياه سيشيل وحولها وما وراءها.

وبالنسبة لنا في سيشيل، فإن آفة القرصنة لا تؤثر على حرية البحار والتجارة البحرية والمعونات الإنسانية أو أمن الملاحة البحرية الدولية فحسب. فبالنسبة لسيشيل، تشكل القرصنة في المحيط الهندي خطرا كبيرا على أمننا الوطني وسلامتنا الإقليمية وتنميتنا الاقتصادية واستقرارنا وقابليتنا للبقاء.

وأكبر عقبة تواجه سيشيل في مكافحة القرصنة هي أن جزرها الـ ١١٥ المتفرقة تمتد عبر منطقة اقتصادية خالصة مساحتها ١,٤ مليون كيلومتر مربع. وهذه المنطقة الشاسعة من المحيط أكبر من فرنسا وإسبانيا والبرتغال وبلجيكا وهولندا ولكسمبرغ مجتمعة. وعلى الرغم من أن سيشيل لا يتجاوز تعداد سكانها ٨٥ ٠٠٠ نسمة، وبالتالي فإن مواردها البحرية والعسكرية محدودة جدا، اضطرت الحكومة لنشر قوات في جزرنا النائية لحماية سلامتنا الإقليمية وأمننا الوطني. ونحن نعكف على صياغة قانون جديد لمكافحة القرصنة وتدعيم خفر السواحل لدينا ومؤسسات التحقيق

والادعـاء والقـضاء ومرافـق الاحتجـاز ذات الـصلة بقـدر استطاعتنا في حدود مواردنا المحدودة.

وبينما نتلقى بعض المساعدة هنا من شركائنا على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة البحرية الدولية، فإن ثمة حاجة إلى المزيد. ويرجع ذلك إلى أن سيشيل مضطرة لتحويل الأموال الشحيحة من تنميتها الاقتصادية والاجتماعية إلى الدفاع عن البلد ضد القراصنة. ويحدث هذا في وقت يخسر البلد بسرعة إيرادات يحتاجها بشدة ويعاني من التكاليف المتصاعدة غير المنظورة نتيجة هجمات القراصنة، في الوقت الذي يناضل لتنفيذ إصلاحات اقتصادية صعبة، ولكن حيوية، لخفض الميزانية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

وعلى سبيل المثال، أدت هجمات القراصنة في سيشيل وحولها إلى خفض إيراداتنا من الصيد، ثاني أهم دعامة لاقتصادنا بعد السياحة، بأكثر من النصف. كما تراجعت كمية أسماك التونة التي تصطادها سفن الصيد التي تبحر من عاصمتنا بورت فيكتوريا بنسبة ٥٠ في المائة إلى أقل مستوياتها منذ الثمانينيات من القرن الماضي. وغادرت عدة سفن لصيد الأسماك في المياه البعيدة كانت تبحر من بورت فيكتوريا المحيط الهندي كلية. ويتراجع عدد السفن التي تطلب تراخيص للصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لسيشيل، بل أن صيادينا يخشون الخروج إلى البحر. وأخيرا، اضطررنا للسماح للسفن الأجنبية بحمل قوات أو حراس أمن مسلحين لحمايتها أثناء الصيد.

إن أكثر من ٨٠ في المائة من المواد التي نستهلكها مستورد، ويأتي معظمها عن طريق البحر. وقفزت تكلفة التأمين البحري، وبعض سفن الشحن تتفادى الآن المرور بسيشيل وتفرغ حمولتها من البضاعة المرسلة إلى جزرنا في موانئ أخرى. وساعد كل هذا في رفع الأسعار وزيادة تكلفة المعيشة. وألغت بعض السفن السياحية رحلاتها في سيشيل وحولها، وعدد رحلات اليخوت الخاصة آخذ في الانخفاض. ويتعين أن تبحر السفن إلى أبعد جزرنا في قوافل.

ونظرا لعدم قدرتنا على حماية هذه المساحات الشاسعة بمفردنا، فقد اضطررنا للجوء إلى أصدقائنا في الخارج طلبا للمساعدة. ونتيجة لذلك، فإن شعبنا يتابع بمشاعر مختلطة من القلق والاطمئنان تحول سيشيل بسرعة إلى مركز مهم بشكل متزايد في مكافحة القرصنة التي تواصل انتشارها المطرد في المحيط الهندي.

وسيشيل، وهي من الموقّعين على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، وقّعت اتفاقيات و/أو مذكرات تفاهم بشأن مركز القوات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا. ويجري التفاوض بشأن اتفاقات أخرى مع منظمة حلف شمال الأطلسي والإمارات العربية المتحدة، ونحن نتعاون تعاونا عسكريا نشطا مع الهند وروسيا وبلدان صديقة أخرى. وسمحنا للولايات المتحدة بنشر مركبات جوية غير مأهولة أو طائرات بلا طيارين في سيشيل لتكملة دور طائرات المراقبة العسكرية المتعددة الجنسيات التي تقلع من جزرنا للبحث عن القراصنة وإخطار القوات البحرية والسفن الدولية بأماكن وجودهم. وفي غضون ذلك، ننتظر أشكالا مختلفة من المساعدة وُعدنا بها لمساعدتنا على تعزيز إسهامنا في مكافحة القرصنة ونحن نرحب بالمزيد.

وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء فريق الاتصال المعني بالقرصنة لصندوق استئماني دولي لتكملة دور الصندوق الاستئماني التابع لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك. كما ستؤيد حكومة سيشيل ترتيبا يمكن بموجبه أن يقضي القراصنة الذين يُدانون في بلدان أخرى أحكام السجن الصادرة بحقهم في الصومال.

كمـا يـرى المجلـس، فـإن وضـع سيـشيل محفـوف بالمخاطر وهي تقف على الخط الأمامي أيضا، ولكن ليس باختيارنـا. ولـيس أمامنـا خيـار، حيـث أننـا البلـد الوحيـد في المحـيط الهنـدي الـذي تحاصـره هجمـات القراصـنة، الـتي لا تـستهدفنا بحـد ذاتنـا، ولكنـها تـستهدف أي شـيء يرونـه متحركا في مياهنا أو حولها.

وعلى الرغم من تصاعد الحشد العسكري الدولي في المحيط الهندي، وهو الأكبر في أي منطقة في العصر الحديث، فإننـا في سيـشيل نعلـم علـم الـيقين أن الحـل الطويـل الأمـد للقرصـنة في المنطقـة وللمـشاكل الأمنيـة والاقتـصادية الـتي تسببها لجزرنـا يكمـن في التـصدي للـسبب الجـذري، ألا وهـو الاضطرابات في الصومال ذاته. ولذلك، فإن حكومـة سيـشيل تؤيد دعوة الأمين العام إلى تعزيز قـدرات الحكومـة الاتحاديـة الانتقاليـة الـصومالية وقـدرات بعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الـصومال لاسـتعادة سـيادة القـانون والـسلام والأمـن والتقـدم في الصومال والمساعدة، مـن خـلال القيـام بـذلك، في القـضاء على القرصنة أمام سواحله.

إن السلام لن يعود إلى مياه المحيط الهندي ولـن تعـود الـسكينة إلى جـزر سيـشيل الخلابـة إلى أن يحـل الـسلام في الـصومال. وحـتى ذلـك الحـين، سـتظل سيـشيل ملتزمـة بمحاربـة القرصـنة في المنطقـة بنـشاط، ولكـن في حـدود ما تسمح به مواردها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة بعد ذلـك لممثل إسبانيا.

الـسيد يانييـث – بـارنويفو (إسـبانيا) (تكلـم بالإسبانية): يؤيد وفـد بلـدي، بالتأكيـد، البيـان الـذي أدلى بـه ممثل السويد في وقت سابق باسم عن الاتحاد الأوروبي.

إن الحوادث التي ما زالت تقع في المياه قبالـة سـواحل الصومال تبرهن كل يوم على أن القرصنة ليست مـشكلة مـن مشاكل الماضي ولكنها تشكل تهديدا خطيرا للملاحة البحرية الدوليـة ولأنـشطة صـيد الأسمـاك المـشروعة. وتـدين إسـبانيا بشدة كل أعمال القرصنة وتؤمن بـأن مـن الـضروري توحيـد صف القوات الدولية لوضع حد لهذا البلاء.

الوسـائل المستخدمة في الاسـتيلاء علـى الـسفن قبالـة سـواحل الـصومال تطـورت في الأزمنـة الحديثـة. فقـد بـدأ القراصـنة بالإقـدام علـى عمليـات جريئـة وعاليـة التنظـيم، مـرتكبين جـرائمهم في أمـاكن تـزداد بعـدا عـن الـسواحل. ولذلك من الضروري تحسين وسائل الحماية حتى يصبح مرة أخـرى توصـيل المعونـة الإنـسانية مأمونـا وتـصبح الملاحـة والأنشطة التجارية الدولية في تلك المياه مأمونة من جديد.

لقد جاء في تقرير الأمين العـام (S/2009/590) المـؤرخ ١٣ تـشرين الثـاني/نـوفمبر، الـذي عرضـه علـى المجلـس الـسيد ولد عبـد الله، الممثل الخاص للأمين العام، أن تنسيق جهـود المجتمـع الـدولي والـسلطات الـصومالية يتـسم بأهميـة حاسمـة للنجاح في ردع القراصنة ودرء السطو المسلح في المنطقة.

إسبانيا واحدة من الـدول الكثيرة وراء قـوات الاتحـاد الأوروبي البحريـة في ”عمليـة أطلنطـا“، الـتي تعتـبر نموذجـا جيدا للمساهمة في السلامة في البحر، إلى جانـب القـوات الـتي نـشرها النـاتو ودول المنطقـة والمنظمـة. وتـسعى إسـبانيا مـن خلال التنسيق بين قواتها وقوات الأطراف الثالثة، إلى حمايـة سـفن برنـامج الأغذيـة العـالمي عنـدما تقـوم بتـسليم المعونـة الإنـسانية للـصومال. وقـد تم تـأمين ممـرات الملاحـة الآمنـة في خليج عدن لـسفن بعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الـصومال لحمايـة المعونة الإنسانية.

لقد ذكـر الممثـل الـدائم للسويد قبـل قليـل أن الاتحـاد الأوروبي قـرر تمديـد ولايـة ”عمليـة أطلنطـا“ حـتى كـانون الأول/ديـسمبر ٢٠١٠. وإن إسـبانيا وأعـضاء الاتحـاد الأوروبي جميعا يؤمنـون بـأن الحـصول علـى ولايـة معززة مـن

مجلس الأمن مهم لإتاحة تغطية أكثر فعالية لكامل المنطقة المعرضة للتهديد.

ومن بين أصعب التحديات التي يجب مواجهتها ارتفاع عدد أعمال القرصنة التي تخل باستتباب الأمن وبالتنمية الاقتصادية للمنطقة برمتها. وما زال ينبغي عمل الكثير، وهذا أمر يدلل عليه العدد المرتفع من السفن والطواقم التي ما زالت محتجزة كرهائن من قبل القراصنة، ومن بينها سفن إسبانية. وآخر حادثة كانت القبض على سفينة الصيد ألكرانا، التي أُفرج عنها لحسن الحظ يوم أمس.

وبالنيابة عن حكومة إسبانيا أود أن أعرب عن شكري لبلدان المنطقة على تعاونها في هذه المعركة، لا سيما لكينيا، التي كانت مساهمتها حاسمة في إلقاء القبض على القراصنة ومحاكمتهم. كما نتقدم بالشكر لجمهورية سيشيل على تعاونها. وأود كذلك أن أنوه بمساعدة الاتحاد الأفريقي، من خلال بعثته، وبمساعدة البلدان المساهمة بقوات، لا سيما أوغندا وبوروندي.

لقد اضطلعت إسبانيا بدور كامل في أعمال مجلس الأمن بشأن تلك المسألة، إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى، مع التركيز بصورة خاصة على محاربة القرصنة. وقد تبنينا شتى القرارات التي اعتُمدت بشأن المسألة. ولذلك سيكون من دواعي سرورنا أن نشارك في تقديم مشروع قرار ييسر للمجلس أن يمدد الولاية التي نصت عليها أحكام القرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨) والقرارات اللاحقة.

تدرك حكومة إسبانيا أن الأسباب العميقة للقرصنة في المياه المقابلة لسواحل الصومال ليست كامنة في البحر وإنما في البر. والصومال ما زال يعصف به صراع مدني قاس أودى بأرواح مئات الآلاف من الصوماليين طيلة عقود من الفوضى والعداوات. واستنادا إلى إحصائيات مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، يكاد عدد الأشخاص المشردين داخليا يصل إلى ١,٥ مليون.

وبالتالي يتعين على المجتمع الدولي أن يعزز دعمه للحكومة الاتحادية الانتقالية، وهي الحكومة الشرعية للصومال. وقد شاركت حكومة إسبانيا بهمة في مؤتمر المانحين للصومال الذي عقد في بروكسل في نيسان/أبريل. وفي تلك المناسبة تعهدت إسبانيا بتقديم ما يقرب من ٨ ملايين يورو، وقد صُرفت كلها بالفعل.

وتثق إسبانيا بأن الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعم حازم من المجتمع الدولي، ستتمكن من إكمال عملية المصالحة الجارية الآن ومن تحقيق التقدم في حوار وطني جامع، وفقا لاتفاقية جيبوتي، يشمل أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة من المجتمع الصومالي. ونؤمن كذلك بأن من الضروري معالجة إصلاح قطاع الأمن معالجة حاسمة والعمل على تنفيذ مشاريع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

يلزمنا رسم استراتيجية شاملة للصومال هنا في الأمم المتحدة، ومن الضروري، بالتالي، التعويل على الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والسلطة الحكومية الدولية للتنمية والعناصر الإقليمية الأخرى المعنية.

وقد دأب الاتحاد الأوروبي على اتخاذ خطوات هامة لتعزيز الأمن من خلال الإعداد، والموافقة فيما بعد، لبعثة مشتركة لتدريب قوات الأمن للحكومة الاتحادية الانتقالية. وإسبانيا مستعدة للاضطلاع بدورها في تلك العملية، بل ولقيادتها. وذلك سيؤكد مساهمتنا المتواصلة للشرطة الصومالية من خلال الاتحاد الأفريقي، التي تبلغ الآن ٨ ملايين دولار.

وإسبانيا، التي ستتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ستمد يد المساعدة الكاملة لكفالة أن يبقى رسم استراتيجية مشتركة تجاه الصومال في

صدارة جدول الأعمال الدولي. ولبلوغ تلك الغاية تعتزم إسبانيا عقد مؤتمر دولي معني بالصومال في النصف الأول من عام ٢٠١٠، بالتنسيق مع جهود المجتمع الدولية المبذولة دعما للحكومة الاتحادية الانتقالية. ونثق بأن محصلة المؤتمر الدولي ذاك ستكون استراتيجية سياسية تساهم مساهمة حاسمة في جلب السلام والحكم الصالح والتعمير إلى الصومال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام، للرد على التعقيبات والأسئلة.

السيد ولد عبد الله (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر كل الذين أعربوا بعبارات لطيفة عن دعمهم لمكتبي ولي شخصيا، وأود أن أشكر بصفة خاصة الممثلَيْن الدائمَيْن للمملكة المتحدة وفرنسا، اللذين ألتقي بهما اليوم لأول مرة.

الجميع يتفقون على أن معالجة مسألة القرصنة البحرية تقتضي وجود الأمن في البر. وتلك نقطة لا يختلف عليها اثنان. ولكن كيف نحقق ذلك؟ لبلوغ ذلك الهدف يتعين، برأيي، أولا وقبل كل شيء، أن يقوم المانحون بتسليم المساعدة المالية وغيرها للحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية، بحسب التعهدات المقدمة في بروكسل في نيسان/أبريل الماضي. إن الفارق بين التعهدات والمبالغ المقدمة واسع جدا. إن الوعود المقطوعة يجب الوفاء بها.

ثانيا، دفع رواتب الشرطة يتسم بأهمية حاسمة. الشرطة في الصومال لم تُدفع لهم رواتبهم منذ ٦ أشهر. وتلك حقيقة. وبالتالي لن يجدي نفعا تدريب مزيد من الشرطة إن لم نكن متيقنين من قدرتنا على دفع رواتبهم وتسديد تكاليف عدهم وتأمين معيشتهم. إننا إن لم نوفر لهم ذلك فسيحصلون عليه من الشارع. سيحصلون عليها من الشارع ويستمرون في الابتزاز. ويتعين عليّ أن أصدق المجلس القول، فهذه مشكلة. كيف يمكننا التدريب ما لم نكن متأكدين من دفع قيمة التجهيز؟

ثالثا، لن يزيدهم التدريب بدون دفع مرتباهم، كما قلت، إلا فعالية وعنفا في الشارع. وعلينا أن نساعد الحكومة لتكون لديها القدرة على الإنجاز، وعلى تحمل المسؤولية تجاه السكان، وعلى أن تستطيع أن تكون شريكة لنا.

وللإنصاف، ينبغي ألا يُترك عبء توفير الأمن في الصومال، خاصة في مقديشو، على عاتق بعثة الاتحاد الأفريقي وحدها، وأعني القوات القادمة من أوغندا وبوروندي. فهي تؤدي مهمة ممتازة في ظروف شاقة. وينبغي الوفاء بالتعهدات التي قطعت بدعمها في بروكسل دون إبطاء. ويجب أن نقدر الدور الذي تؤديه في هذا الصدد مفوضية الاتحاد الأفريقي، برئاسة ليبيا، ولمكتبي علاقة عمل ممتازة معها.

وثمة شيء جديد أتقدم بالشكر الكثير عليه، هو البلدان التي بادرت إلى إنشاء وتنفيذ آلية، ليس لتحليل الأزمة في الصومال، لتقول إنها حسنة أو سيئة أو ما إلى ذلك، بل لتدفع مبالغ ولتساعد بالفعل. وهي تساعد بهذه الآلية من خلال العمل مع شركة دولية لمراجعة الحسابات.

ولكن بلدانا قليلة للغاية قد أسهمت، وهي الصين وليبيا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية. وهي لم تسهم بتقديم التحليلات، بل بتقديم المساعدة للحكومة لكي تقوم بالإنجاز. وأسهمت بلدان أخرى، هي الجزائر وجيبوتي وكينيا واليمن، بطرقها الخاصة. وبهذه الكيفية تتمكن الحكومة من مقاومة العدوان الخارجي المسلح والممول.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع ملايين المقيمين في المهجر الصومالي في أوروبا وأمريكا وأستراليا ليفعلوا كل ما بوسعهم للمساعدة على إحلال السلام

والأمن في بلدهم الأصلي، حتى يكون لهم مكان يسعدون بأن يدعوه وطنا لهم.

وأخيرا، فيما يتعلق بالحالة السياسية والسلام في الصومال، أود أن أذكّر كل من يشيرون، وينبغي أن يشيروا لأن المشورة دائما هامة، بأن الحكومة قانونية ومشروعة وأنها استطاعت البقاء لمدة شهرين في مواجهة العدوان المسلح والمدعوم من جهات أجنبية. وأود أن أضيف أن بعثة الاتحاد الأفريقي قد ساعدت في ذلك، ويلزم تعزيزها. ولهذا السبب أشعر بالامتنان للبلدان التي ذكرتها من قبل، والتي تقدم المساعدة الفورية، وهي لا تقتصر على المساعدة الإنسانية فحسب، بل النقدية لدفع مرتبات الشرطة. ويمكن أن يقوي ذلك شوكة الحكومة ويساعدها على مواصلة الحوار الذي تجريه مع المعارضة.

إن وزير الدولة للدفاع ينتمي إلى المعارضة. وكثير من أعضاء الحكومة هم من المعارضة. ويتعين علينا أن نستمر في عملنا، كما فعلنا في بوروندي وليبريا وفي كل مكان آخر، وننفذ اتفاق جيبوتي وندعو إلى مصالحة جديدة. أما عقد مؤتمر جديد فمن شأنه أن يضعف الحكومة ويشجع المتطرفين والأعمال التي تدور حولهم، وأعني بذلك القرصنة.

وتتمثل مشكلتنا في أن الكثيرين مناهضون للسلام. فهو يحول دون تمتعهم بالمكاسب المسيلة للعابهم. وهكذا يلزم إجراء مزيد من المناقشة فيما بين الصوماليين في الصومال، ولكن عقد ما يطلق عليه المؤتمرات الدولية في الخارج كحل لكل شيء قد يكون ضرره أكثر من نفعه. ويجب دائما أن نعمل أولا وقبل كل شيء بموجب مبدأ ”عدم إلحاق الضرر“. وينبغي القيام بجهود المصالحة داخل الصومال. ففي هذا مصلحة البلد وفيه مصلحة الأمم المتحدة.

وأشكر رئاسة المجلس، وسفارتها في نيروبي التي نعمل معها على نحو وثيق للغاية، كما نفعل مع المجلس هنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد مدرجا في قائمتي مزيد من المتكلمين. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.